الهُوية الدينية الليبية، بين الاستتباب والاستلاب

د. خالد إبراهيم المحجوبي/جامعة صبراتة

المقدمة

الحمد لله والصلاة على نبيه ومصطفاه، وعلى آل بيته الطاهرين، وصحبه المخلصين.

لكل إنسان هوية ذاتية يمّاز بها عن غيره، ولكل وطن هوية وطنية يختص بها عن سواه، ولا يغرُب عنا أن قيمة كلٍ ماكثة في مدى وضوح ورسوخ هويته، وأن معيار قوته وتميزه منوط بمدى استعصاء الهوية عن التشويه، واعتصامها عن الانتقاص، وتأبّيها عن الاستلاب. فهاته الآفات الثلاث تصاب بها هويات الأفراد والأوطان، فتحيلها إلى أشباه وأشباح، تَمور وتَنوسُ مسرح الدنيا، مفعولٍ بها، غيرِ فاعلة، ومجرورةٍ غير جارّة.

يقوم هذا البحث على تناول الثنائية التي تنتاب الهوية الدينية الليبية، حيث ينطلق من فرضية أن الهوية الدينية لليبيين قد مرت بمرحلة استتباب وثبات استمرت لقرون طويلة، حتى شهدت مؤخراً قدراً من التأثر والتضعضع المفضي إلى بوادر حالة استلاب، صرنا نراها تبدرُ في خطواتها الأولى وسط بلدنا العزيز.

وقد اصطنعتُ هذا المسطور الذي بين يديك، لأجل دراسة تينكَ الحالتين للهوية الدينية الليبية، واهتممتُ بوضع تمهيد لأجل تشخيص للحالة الدينية بشكل عام في ليبيا. ثم رأيت من المهم والنافع تناول الركائز والعناصر الرئيسة التي قامت عليها الهوية الدينية في ليبيا، أعني الثلاثي العتيق الماكث والمتجذر في ليبيا على كل المستويات: تراثياً، وثقافياً، وتاريخياً، وعلمياً. ذاك الثلاثي هو: العقيدة الأشعرية، والمذهب المالكي، والتصوف المعتدل.

لأجل ذلك تناولت الوجود التاريخي، لكل عنصر من تلكم الثلاثة العتيقة العريقة. بمنهجية مزجت فيها كلاً من المنهج الاسترادادي، والتحليلي. على نحو مكثّف غير منبسط، بحكم ضيق البراح الزمني المتاح لدي في تناول هذا الموضوع.

كما أني اهتممت -عقب ذلك- بالكلام عن الهوية الدينية الليبية من جهة كونها عاشت حالة استتباب، ومن جهة كونها مهددة بسُنوح بوادر الاستلاب، حيث ركّزت على تبيان ما أراه من مظاهر، وبواعث، ومترتبات كلٍ من الحالتين.

بجمل ذلك كله سيتكون هذا البحث من العناصر التالية، التي تشكل بنيته الهيكلية، حيث أقمته على مقدمة، ومدخل، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة.

1-المقدمة.

2-مدخل مفاهيمي: ينطوي على أهم المصطلحات التي سيتم استخدامها في البحث. وسنتطرق فيه إلى مفهوم الهوية، وعناصرها، وحالاتها، ودورها في الاستقرار الفكري، والوطني.

3- التمهيد تشخيص الحالة الدينية في ليبيا.

- الفصل الأول: ركائز الهوية الدينية في ليبيا:
- الوجود المالكي في ليبيا.
- الوجود الصوفي في ليبيا.
- الوجود الأشعري في ليبيا

4- الفصل الثاني/ الهوية الدينية في ليبيا بين الاستلاب والاستتباب.

-استتباب الهوية الدينية الليبية: مظاهره، وضمانات ثبوته.

-الاستلاب: مظاهره، وبواعثه.

5- الخاتمة، والنتائج.

مدخل لغوي:

على المستوى اللغوي تأتي كلمة الهُوية بوصفها كلمة محدثة لم يعرفها ولم يستعملها العرب وقت أزمنة الاحتجاج اللغوي، الممتدة إلى منتصف القرن الهجري الثاني.

وليس يستقيم نسبة الهوية بعزوها إلى كونها تصغير هُوّة، والهُواءَةُ، وكلتاهما بمعنى ما بعُد قعره كالبئر والمسقط، والهوة تجمع على هوايا. التي لها صلة بالفعل هوَى يهوي هُوياً إذا سقط سقوطاً والذي يتصرف إلى قولنا: هوَى يَهوِي، اهْوِ، هَوِيًّا وهَوَاءً، وهُو هاوٍ. كما لا صلة للهُوية -التي نقصدها - بالفعل هَوِيَ، بمعنى أحب وعشق. بل هي كلمة تنتسب للضمير الغائب (هو) الذي هو ضمير رفع منفصل، دال على المذكر المفرد الغائب. فهي

بذلك كلمة مكسورة الواو، هكذا هُوِية[1].

ولم أرَ للفظة الهوية ذكراً في كلام العرب وقت زمن الاحتجاج، وما ظهرت إلا وسط ما ولّده واستحدثه علماء الكلام والمنطق، نحو أواخر القرن الثاني الهجري تقريباً، وذلك في سياق عدد ملحوظ من الألفاظ المستحدثة مما لم يسمعه العرب، أو يستعملوه.

وفي هذا قال الجاحظ ((هم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسمٌ. فصاروا في ذلك سلفاً لكل خلف، وقدوة لكل تابع، ولذلك قالوا: العرَض، والجوهر، وأيسَ، ...وذكروا الهاذيّة، والهُوِية، والماهية، وأشباه ذلك))[2]

وهي في انتمائها المعرفي الحديث تمكث-غالباً- وسط مصطلحات علم النفس الاجتماعي، وعلم الأنثروبولوجيا. لكن لم تزل أكثر التخصصات العلمية والمعرفية تستعمل هذا المصطلح على نحو متزايد غير محدود.

مما يقارب المعنى المراد اصطلاحا من الهوية، كل من (الذاتية)، و(الكيان). فالهوية هي مجمل مظاهر الكيان المميز للشخص أو الأمة، والخصائص الذاتية التي ينطبع بها كيان الشخص أو الأمة.

وتعريفها الذي أقترحه هنا هو أنها: مجموع الصفات والخصائص التي يمّاز بها عن غيره، بحيث تصنع منه كياناً متميزاً عن غيره. وبعبارة أخرى هي مجمل مكوّنات شخصية الإنسان. وإذا أضيفت إلى جامد، أو شيء معقول فهي مجموع خصائصه وصفاته ومظاهره التي يمّاز بها عن غيره.

---

1 – للتوسع في الدلالة اللغوية ينظر لسان العرب. لابن منظور. دارالمعارف. مادة هوي. القاهرة. مادة (هـ و ي) ومقاييس اللغة لابن فارس. (هوي)) .

2 – البيان والتبيين، أبو عثمان الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي،ومطبعة المدني. القاهرة ط7. 1998م 139/1

تمهيد

الحالة الدينية في ليبيا:

أعني بالحالة الدينية هنا الوضع الديني في مستواه التديُّني المُمارسيّ، إنها حالة أصفها ب (أحادية الانتماء). ولتفصيل هذا يمكنني تحديد معالمها وقسماتها بالملاحظات الماثلة في الواقع التالي:

1-وحدة الدين:

حيث تمّاز ليبيا بواقع أنها ساحة لدين واحد، هو الإسلام، فلا دين غيره يشاركه إياها. وليس بها من أتباع الديانات الأخرى إلا أعداد محدودة من الرعايا والقاطنين بها مؤقتا لأغراض العمل، أو السياحة.

2-وحدة المذهب:

حيث إن المذهب الرسمي الوحيد هو المذهب المالكي، وحين نوكّد تميز ليبيا بوحدانية المذهب، فنحن نتكلم بأسلوب التغليب؛ حيث إن الغالبية العظمى من الليبيين يتبعون المذهب المالكي، ولا يمكننا إنكار وجود (الفرقة - المذهب الإباضي) الذي هو من مكونات المشهد الديني الليبي.

لكن شدة اتساع الفارق الكمي بين أتباع المذهبين لا يسمح بجعلهما في طرفي مقارنة، ولا تماثل، فالإباضيون لا يكادون يتجاوزون عشر المالكيين، على المستوى الكمي. وليس يغيب عنا أن الوضع التفاضلي كمياً بين المذاهب، حال واقعي في كل الدول الإسلامية، فما من دولة إلا والغلبة المذهبية فيها لمذهب معين دون غيره، بإزاء مذاهب أخرى تحوز درجات أقل من المذهب الغالب، فمثلاً في تركيا نجد الغلبة الكمية للمذهب الحنفي، وفي مصر للمذهب الشافعي، وفي سلطنة عُمان للمذهب الإباضي، وفي السعودية للمذهب الحنبلي، وفي إيران للمذهب الجعفري، وفي تونس وليبيا للمذهب المالكي.

ويحسن - هنا - أن نشير إلى وجود أصوات شاذة ناشزة تحرض بجهالة وتعصب على منابذة واستعداء أتباع المذهب الإباضي، وتبشّعه في دعوة للفتنة خبيثة غير خبيئة، بين أبناء الوطن الواحد والدين الواحد. وفي استناد غير بريء إلى ما حفلت به المكتوبات التراثية القديمة للفرقة الإباضية، وبعض الأصوات الغالية الحديثة المنتسبة للإباضيين من بقايا غلاتهم.

أما فيما يتصل بدعاة اللامذهبية من الرافضين الالتزام بمذهب محدد، فوجودهم لم يصل بعدُ إلى درجة المعاينة، فهم أفراد معدودون محدودون على المستوى الكمي، والنوعي.

3-ظهور العلمانية:

مما يتصل بالكلام عن الحالة الدينية في ليبيا، الحديث عن النزوع العلماني. فقد علت أصوات بعض العلمانيين الليبيين، بعد ثورة فبراير، ولا سيما من بين بعض المعارضين الذين استطاعوا العودة إلى ليبيا بعد انهيار نظام القذافي، وحاول بعضهم تجسيد منهجه وسط مسودة الدستور الليبي، وبعضهم على منابر إعلامية مختلفة. لكن لم يزل الصوت العلماني الليبي في مرحلة خمود وخفوت. وليس له طروح ولا عروض ممنهجة، ولا قائمة على أصول علمانية ركينة على النحو الذي نراه عند علمانيي مصر، والسودان، وسوريا مثلاً.

4-**ظهور بوادر الإلحاد:**

منذ نحو عشر سنين وجدت بعض الأصوات الإلحادية -المحدودة كمياً-متنفساً لها في ليبيا عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والمدونات الخاصة على الأنترنت لتخاطب الليبيين، بخطاب إلحادي صادم مستبشع غير مألوف. لم يجد له قبولاً كمياً وسط أوساط الشباب والمفكرين، إلا بقدر محدود جداً لا يكاد يرى، حتى تطور الأمر إلى بعض الكتب الصريحة تصدر بأسماء باحثين ليبيين بعضهم لا تنقصه الشهرة. لكن يزال كل ذلك في مستوى كمي محدود، ودرجة تأثيرية قاصرة، بيد أنها مرشحة للزيادة. في ظل مؤسسات دينية غائبة عن الوعي بخطورة الوضع الديني، وفاقدة للأهلية والكفاءة، في معالجة أوازمه على المدى القصير، والمتوسط، والطويل.

الفصل الأول: ركائز الهوية الدينية في ليبيا

للهوية الدينية الليبية معالم وقسمات، تقوم على بناء ثلاثي الأركان تحت مظلة الإسلام الخالد. تلكم الأركان هي التي جمعها قول ابن عاشر الشهير في منظومته:(في عقد الأشعري وفقه مالك *** وفي طريقة الجنيد السالك)

المبحث الأول: الوجود المالكي في ليبيا

كانت بواكير امتداد المذهب المالكي خارج المدينة المنورة، قد توجهت تلقاء مصر حيث انطلق انتقال فقه مالك على نحو متدرج جزئي بنقل بعض مسائله وفتاواه عن طريق الفريق الريادي الأول من تلاميذ مالك فدخلت مسائله-أثناء حياته- عن طريق عثمان بن الحكم الجذامي (163هـ) وعبد الرحمان بن خالد الجمحي (163هـ).[1] ثم برز واشتهر في مصر في الحقبة نفسها عبد الرحمان بن القاسم 191هـ، و بعده أشهب بن عبد العزيز 230هـ

وكانت مصر نقطة انطلاق للمذهب نحو بلاد المغرب وبخاصة ليبيا. بعد أن سبقه إليها فقه الكوفيين حسب كلام القاضي عياض الذي ذكر أن بلاد المغرب ((كان الغالب عليها في القديم مذهب الكوفيين)).[2] والمراد بمذهب بالكوفيين هنا مذهب أبي حنيفة النعمان.

دخلت ليبيا نطاق ما سمي بالمغرب الأدني الذي عرف بعدُ بأفريقية، وهو الشامل ما بين مدينة سرت حتى مدينة تاهرت الجزائرية. دخل المذهب المالكي متدرجاً ليبيا مع النصف الثاني للقرن الأول، نحو سنة 150هـ قبل حقبة حكم الأغالبة، التي ملأت ما بين 184-296هـ.

في الحقبة نفسها بدأ ظهور أعلام المالكية المؤسسين لانتقال المذهب وتوطّنه في ما كان يعرف باسم (أفريقية) وبخاصة في ليبيا مثل: علي بن زياد، والبهلول بن راشد، وأسد بن الفرات 231هـ. وسحنون 240هـ. وقد بلغ عدد تلاميذ مالك الرواد من أهل المغرب نحو ثلاثين شخصاً[3]. ولقد كان من أهم عوامل توطيد مكانة المالكية في المغرب العربي،

1- ينظر ترتيب المدارك. القاضي عياض. تحقيق: محمد االطالبي. 1968م تونس 54/3. والديباج المذهب لابن فرحون. 2/ 187

2 - ترتيب المدارك 15/1.

3- ينظر المذهب بالغرب الإسلامي. الهنتاتي.

بواعث جاء في صدارتها ما يلي:

1-تبني الحكومات الرسمية للمذهب المالكي:

كانت أهم خطوة توطينية وتمتينية للمذهب المالكي في الدول المغاربية قد تحققت بتبني دولة الأدارسة لمذهب مالك، وفي هذا يقول الكتّاني ((وعلى مذهبه كان إدريس وجميع العلماء من أهل المغرب الأقصى))[1] وقد أمر المولى (إدريس) بنشر الموطأ وتدريسه، بعد أن جعله مذهبا رسميا للدولة، وأصدر أمره لولاته وقضاته بذلك[2] وكانت هاته نقطة عملية، وتقويةً مباشرة للتوطّن المالكي في بلدان المغرب العربي. وذلك فضلاً عن التبني الرسمي للمذهب من حكومات أخرى أهمها: الخليفة الأموي، هشام بن عبد الرحمن بن معاوية في الأندلس[3]. والمعز بن باديس في تونس بعد إسقاط الدولة الفاطمية، في بلدان المغرب، أوما يسمى بأفريقية[4]

(وكانت بافريقية مذاهب الشيعة والصفرية والإباضية والنكارية والمعتزلة، وكانت بها من مذاهب أهل السنة مذهب أبي حنيفة النعمان ومذهب مالك فظهر له (أي المعز بن باديس) حمل الناس على التمسك بمذهب مالك وقطع ما عداه، حسما لمادة الخلاف بين المذاهب، واستمر بذلك الحال إلى احتلال العساكر العثمانية لأفريقية)[5]

والملاحظ أن بلاد المغرب ومنها ليبيا قد امتلأت وتشبعت بالوجود المالكي، على نحو لم يسمح لأي مذهب آخر بالتوطن أو الانفساح إلى جواره، وهذا ما وكده الشاطبي بقوله في الموافقات: ((وَإِنَّمَا قُصِدَ هُنَا هَذَا التَّقْرِيرُ الْغَرِيبُ، لِقِلَّةِ الِاطِّلَاعِ عَلَيْهِ مِنْ كُتُبِ أَهْلِهِ، إِذْ كُتُبُ الْحَنَفِيَّةِ كَالْمَعْدُومَةِ الْوُجُودِ فِي بِلَادِ الْمَغْرِبِ، وَكَذَلِكَ كُتُبُ الشَّافِعِيَّةِ

1-الأزهار عطرة الأنفاس بذكر بعض محاسن قطب المغرب وتاج مدينة فاس. الكتاني. 1889م. فاس. ص130. نقلاً عن بحث أسباب انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي. وانكفاؤه في اليمن حتى القرن الرابع الهجري. محمد منصور علي. المجلة الأسمرية. زليتن. ص6. من أعمال مؤتمر الإمام مالك الدولي سنة. يقول صاحب الأزهار العاطرة "وعلى على مذهبه كان إدريس وجميع العلماء من أهل المغرب الأقصى بسبب تقليد إدريس لمالك وتحصيل كتابه الموطأ وحفظه له))

2- نفسه 136-137. وينظر الجذور الأولى للمذهب المالكي في المغرب. عمر الجيدي. بحث منشور بمجلة دعوة الحق. وزارة الأوقاف المغربية. العدد 273.

3 - المدارك 27/1.

4 - للتوسع في معرفة دور ابن باديس انظر: شجرة النور الزكية. محمد مخلوف. 148/2 وما تلاها

5 - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية. محمد بن محمد ابن مخلوف. طبع بتعليق: عبد المجيد خيالي. دار الكتب العلمية. بيروت 148/2. ينظر للتوسع كلامه عن سيرة المعز بن باديس 148/2 وما تلاها.

وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْمَذَاهِب)).[1]

أحصى الذهبي نحو 1400 طالب علم أخذوا عن مالك، وقال ((كنت أفردت أسماء الرواة عنه في جزء كبير يقارب عددهم ألفا وأربع مئة)).[2] وفي هذا العدد الضخم يقول جلال الدين السيوطي ((الرواة عن مالك فيهم كثرة بحيث لا يعرف لأحد من الأئمة رواة كرواته))[3].

وقد كان لأهل ليبيا في أولئك الرواة نصيب. وعلى ذروتهم (علي بن زياد) الذي رحل إلى المدينة وتلقى مباشرة عن مالك، حيث (سمع من مالك، ... وسمع منه سحنون عبد السلام بن سعيد بن حبيب 240هـ، وأسد بن الفرات)[4] ثم استقر الموطن للمذهب وبدأ عصر الرواد الناشرين كابن أبي زيد القيرواني 386هـ

أورد الذهبي أن (زياد بن عبد الرحمن اللخمي الأندلسي) المتوفى سنة 199هـ والمعروف بلقب (شبطون) هو أول من أدخل المذهب المالكي إلى الأندلس، حين ذكر ((أنه أول من أدخل مذهب مالك إلى الجزيرة الأندلسية، وقبل ذلك كانوا يتفقهون للأوزاعي، وغيره))[5] وبواسطته انتشر... من الأندلس إلى فاس، بواسطة طائفة من العلماء. أما كتاب الموطأ فالذي حمله إلى المغرب هو (عامر بن محمد القيسي الأندلسي) قاضي المولى إدريس، وأحد تلاميذ مالك الناقلين عنه. ذلك فيما يتعلق بالأندلس والمغرب الأقصى، غير أن القاضي (عياض اليحصبي) ذكر أن علي بن زياد الطرابلسي، هو أول من أدخل الموطأ ... إلى المغرب وفسر لهم قول مالك ولم يكونوا يعرفونه وكان قد دخل الحجاز والعراق في طلب العلم، وهو معلم سحنون الفقه.

وقد اختلف المؤرخون في أول ممن أدخل المذهب المالكي إلى الأندلس، (ذهب ابن القوطية وتبعه السيوطي في البغية إلى أنه الغازي بن قيس، وذلك في خلافة عبد الرحمن الداخل. بينما يرى الجمهور أن أول من أدخله هو زياد ابن عبد الرحمن اللخمي

1- الموافقات 3/ 131 وقال ((إِنَّ اعْتِيَادَ الِاسْتِدْلَالِ لِمَذْهَبٍ وَاحِدٍ؛ رُبَّمَا يُكْسِبُ الطَّالِبَ نُفُورًا وَإِنْكَارًا لِمَذْهَبٍ غَيْرِ مَذْهَبِهِ، مِنْ غَيْرِ إِطْلَاعٍ عَلَى مَأْخَذِهِ؛ فَيُورِثُ ذَلِكَ حَزَازَةً فِي الِاعْتِقَادِ فِي الْأَئِمَّةِ، الَّذِينَ أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى فَضْلِهِمْ وتقدمهم في الدِّينِ، وَاضْطِلَاعِهِمْ بِمَقَاصِدِ الشَّارِعِ وَفَهْمِ أَغْرَاضِهِ، وَقَدْ وُجِدَ هَذَا كَثِيرًا))

2 – سير أعلام النبلاء: 8/ 52 .

3 – (تنوير الحوالك على موطأ مالك): 1/ 10.

4- طبقات علماء أفريقية، أبوالعرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني، تح: علي الشابي، نعيم حسن، الدار التونسية للنشر 1968م، ص220.

5 – ينظر تاريخ الإسلام للذهبي. توفي شبطون في قرطبة، واختلفوا في سنة وفاته، فذكر الذهبي وابن فرحون أنه مات سنة 193 هـ أو 199 هـ وقال ابن الفرضي أنه مات سنة 204هـ

المعروف بشبطون. والجمع بين الرأيين ممكن، بالنظر إلى أن الغازي بن قيس أول من أدخله، وأنه لم يشتهر بين الناس على نطاق واسع، إلى بعد ما جاء زياد الذي تصدى لإقرائه وإسماعه الناس)[1] .فكلاهما رائد ومبادر.

وعن طريق تلاميذ علي بن زياد: سحنون، وأسد بن الفرات، والبهلول بن راشد القيرواني 182هـ أخذ المذهب ينتشر في شمال أفريقيا، انطلاقا من القيروان ليعم كافة الأقطار الأفريقية شمال الصحراء وجنوبها، حيث وضع الإمام سحنون المدونة التي تجمع فقه المالكية من أقوال الإمام مالك، وابن القاسم وتعليقات سحنون عليها. كما ألف أسد بن الفرات كتاباً أطلق عليه اسم (الأسدية) وهو مزيج بين فقه مالك، وآراء مدرسة العراق. ثم ما لبث أن تطور المذهب وزاد في الانتشار على يد علماء جاؤوا بعد الرواد الأوائل عكفوا على دراسة تراث المذهب، والحفاظ عليه، وإغنائه بالتصنيف على أصوله، وشرح أمهات كتبه، وتدريسها. وقد كان سحنون قد عرض مدونته على ابن القاسم، ودخل ليبيا وأقرأ أهل اجدابيا، ثم أقرأ بعض أهل طرابلس المدونة، وصارت تنقل عنه بسنده.[(2)]

ولقد اشتد وتمتن الوجود المالكي في بلدان المغرب العربي بعامة منذ قرون حتى قال الذهبي في كتابه سير أعلام النبلاء ((لو أراد الطالب اليوم أن يتمذهب في المغرب لأبي حنيفة؛ لعسر عليه)). [3] ويقوي هذا ما أكده الشاطبي من افتقاد كتب الحنفية وغيرهم، بعد دخول المذهب المالكي، في بلاد المغرب حين قال ((إِذْ كُتُبُ الْحَنَفِيَّةِ كَالْمَعْدُومَةِ الْوُجُودِ فِي بِلَادِ الْمَغْرِبِ، وَكَذَلِكَ كُتُبُ الشَّافِعِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ)) [(4)].

وقمين بالذكر أنه لم يتم للمذهب المالكي الاستقرار والتوطن في المغرب العربي في مدة قصيرة، بل مر ذلك بزمن طويل ظل فيه المالكية ذوي وجود لكن غير كامل ولا شامل، حيث كانت الساحة محل تدافع وتجاذب، استغرق وقتاً مع المذهب الحنفي من جهة، وبعض ممثلي الإباضية والمعتزلة من ذوي الحظوة في دولة الأغالبة من جهة مقابلة،

---

1 – الجذور الأولى للمذهب المالكي في المغرب. عمر الجيدي. بحث منشور بمجلة دعوة الحق. وزارة الأوقاف المغربية. العدد273.. والثابت أنه كان مسبوقا بمذاهب أخرى. في هذا يقول المقري في نفح الطيب ((إن أهل الأندلس كانوا في القديم على مذهب الأوزاعي وأهل الشام منذ الفتح، ففي جولة الحكم بن هشام [يعني هشاماً بن الحكم]بن عبد الرحمن وهو ثالث الولاة بالأندلس من الأمويين انتقلت الفتوى إلى رأي مالك بن أنس وأهل المدينة، فانتشر علم مالك ورأيه بقرطبة والأندلس جميعا وذلك برأي الحكم واختياره..)) 3/ 230

2– تنظر طبقات أبي العرب، ص54.

3– سير أعلام النبلاء. شمس الدين محمد الذهبي. دار ابن الجوزي. القاهرة. 2016م، 91/8

4– الموافقات 3/ 131

حتى أفضى الأمر إلى استظهار واستقواء وتمكن المالكية بفقههم المالكي وعقيدتهم السنية في أرجاء حكم الأغالبة في تونس، وأجزاء البلاد الليبية وقتها، فخلتْ لهم الساحة على التمام والشمول.

رواد وأعلام المالكية في ليبيا: هم المرسخون والخادمون والناشرون للمذهب، بعد حقبة علي بن زياد الطرابلسي، سجل لنا التاريخ منهم نخبة غزيرة. منهم من باب المثال لا الحصر، العلماء التالية أسماؤهم[1]:

-عبد الكريم بن أبي يونس البرقي، متوفي230هـ.

-ابراهيم بن محمد الغافقي الأطرابلسي، متوفى بطرابلس 253هـ، وقد تولى منصب قاضي طرابلس

-عبد الجبار بن خالد السرتي، متوفي281هـ، ذكر في أغلب كتب طبقات المالكية، وقد سمع من سحنون وعليه اعتماده.

- الشيخ أبو جعفر أحمد بن نصر الداوودي الطرابلسي الذي عاش في طرابلس ووضع فيها كتابه (النامي في شرح الموطأ) المتوفى بالجزائر سنة 402هـ.

- وعبد الحميد ابن أبي الدنيا الطرابلس[2] ولد ونشأ في طرابلس، فقيه وأديب توفي سنة 684ه

-الشيخ أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن الزليطني القروي المعروف بـ حلولو، له مجموعة من المؤلفات القيمة تولى القضاء بطرابلس ثم انتقل إلى تونس وفيها توفى عام 898هـ.

-الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن أحمد التاجوري، العالم الفلكي الشهير له مؤلفات كثيرة في هذا المجال، وقصته مع قبلة جامع القرويين بفاس مشهورة، توفى عام 960هـ.

-الشيخ محمد بن علي الخروبي الطرابلسي، العالم الكبير، له مؤلفات في العقيدة والتفسير والتراجم وغيرها المتوفى بالجزائر عام،963هـ.

-الشيخ أحمد بن محمد المكني. مفتي طرابلس المتوفى عام 1100هـ.

1- الجواهر الإكليلية في أعيان علماء ليبيا من المالكية، ناصر الدين محمد الشريف. دار البيارق للطباعة، عمان- الأردن. ط1. 1999م. ومقال: تاريخ المذهب المالكي في ليبيا. بقلم: جمعة الزريقي. مجلة العلوم الإنسانية – الخمس –جامعة المرقب- مارس مجلة العلوم الإنسانية العدد 18(مارس2019)

2-(عبد الحميد ابن أبي البركات بن عمران بن أبي الدنيا أبو محمد الصدفي الطرابلسي قاض من علماء المالكية في طرابلس ليبيا وعالم محدث وفقيه ولد ونشأ في طرابلس وانتقل إلى تونس وبها ولي القضاء والخطابة بالجامع الأعظم و توفي فيها ومن كتبه : حل الالتباس في الرد على بغاة القياس – مذكي الفؤاد في الحض على الجهاد) توفي سنة 684هـ كتاب أعلام ليبيا – الشيخ الطاهر الزاوي . والأعلام للزركلي. 285/3

-الشيخ محمد بن محمد بن مقيل. مفتي طرابلس تميز بفتاواه واجتهاداته في الفقه، المتوفى عام 1101هـ.

-الشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري له عدة مؤلفات من أشهرها "تذييل المعيار" وهو كتاب في الفتاوى يقع في ستة مجلدات توفي عام 1139هـ.

-الشيخ أبو عبد الله محمد المسعودي له عدة مؤلفات من بينها (لوامع الغرر على نظمه اللآلئ والدرر في مصطلح علم الأثر) المتوفى سنة 1288هـ.

-الشيخ عبد الرحمن البوصيري له مؤلفات منها كتابه (اللآلئ والدرر في المحاكمة بن العيني وابن حجر) وهو كتاب في الحديث. توفى عام 1354هـ.

-الشيخ محمد بن محمد بن عامر. مؤلف كتاب (ملخص الأحكام الشرعية على المعتمد من مذهب المالكية) المتوفى عام 1381هـ .

هذا وقد استمر الاستتباب والتمكّث المالكي في ليبيا دون انقطاع ولا استبدال ولا تغيير من لدن بدايات دخوله في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، مروراً بزمن تسيّده وقت الأغالبة، وصولاً إلى يوم الناس هذا. ولم تفلح محاولات توهين المذهب ولا الإزراء بأصوله، ولا الاستهانة بعلمائه، فبقي عنصراً مركزياً من عناصر الهوية الدينية الليبية.

المبحث الثاني: الوجود الأشعري في ليبيا

يترجح أن فرقة الأشاعرة في وجودها المغاربي قد تشكّلتْ في القيروان في القرن الرابع الهجري على يد إبراهيم القلانسي، ثم وصلت إلى ليبيا، والأندلس، وبعدها إلى مصر، وهي خريطة مسير معاكسة لمسير المذهب المالكي.

وكان لجامع القرويين بعلمائه الدور الأبرز في نشر المذهب الأشعري -فضلاً عن دور بعض الحكام مما سنذكره بعد قليل- ومن هناك تمتّنت واستقوتْ عقيدة الأشاعرة عبر الدول الإسلامية غرب أفريقيا، ثم انتشرت جنوب الصحراء حيث مملكة السنغاي، وماسينا، وكانم برنو، وصكتو[1].

أما بشأن مبتدأ دخول العقيدة الأشعرية، فقد كان ذلك الدخول في وقت مبكر

1 - المذهب الأشعري بأفريقيا: التاريخ والواقع. بحث كتبه (جده حسن جمعة). بحث بمجلة العلماء الأفارقة. عن مؤسسة محمد السادس بالمغرب. العدد 2. 2020م، ص310 -311

غير بعيد عن حياة الإمام الأشعري (ت260هـ)، فقد ورد في تبيين (ابن عساكر)[1] أن أبا القاسم حجاج الطرابلسي من أهل طرابلس المغرب، قال إنه أخذ المعتقد الأشعري عن أبي بكر الأزدي القيرواني المعروف بابن عزرة ،عن ابن مجاهد[2]، عن الإمام الأشعري.[3].

ومن النص السابق لابن عساكر يتضح لنا أن مَدخلها لليبيا كان عن طريق بعض علماء تونس، وهو أبو بكر بن عزرة فيما نقله عنه أبوالقاسم حجاج بن محمد الطرابلسي.[4] والمزعج في هذا المقام عدم عثوري على ترجمة تبين حال وواقع (أبي القاسم حجاج بن محمد الطرابلسي)، حتى يمكننا سوق الكلام بطمأنينة.

وعلى كل حال يمكننا القول إن ابن مجاهد الطائي (ت370هـ) كان حلقة الوصل الأساسية الأقرب بين الأشعري وعلماء المغرب العربي، كما قد كان أيضاً واسطة نقل رئيسية بين الأشعري وأكابر علماء الأشعرية المشارقة. وفي هذا قال ابن خلدون: (وكثُر أتباع الشيخ أبي الحسن الأشعري، واقتفى طريقته من بعده تلاميذه كابن مجاهد وغيره. وأخذ عنهم القاضي أبو بكر الباقلاني (ت304ه) فتصدر للإمامة في طريقتهم وهذَّبها ... ثم جاء بعد القاضي أبي بكر الباقلاني، من أئمة الأشعرية إمام الحرمين أبو المعالي، ... وأول من كتب في طريقة الكلام على هذا المنحى الغزالي -رحمه الله-، وتبعه الإمام ابن الخطيب وجماعة قفَوا أثرهم واعتمدوا تقليدهم).[5]

---

1 –تبيين كذب المفتري فيما نسب فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري. ابن عساكر. تعليق محمد زاهد الكوثري. المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة. ص137

2 – هو أبو عبد الله بن مجاهد الطائي البصري (ت 360هـ) من أخص تلامذة الإمام أبي الحسن الأشعري، وهو من أهل البصرة، وسكن في بغداد .وعليه تتلمذ القاضي الباقلاني . انظر تبيين كذب المفتري ... لابن عساكر ص177– 178 وله كتب في الأصول. قال محمد مخلوف: «الإمام الفقيه الأصولي، العالم النظار». وقال القاضي عياض: «وكان ابن مجاهد هذا مالكي المذهب، إماما فيه، مقدما غلب عليه علم الكلام والأصول». وقال ابن أبي زيد القيرواني: «وعندنا من أخبار الشيخ الطيبة، ما تعم مسرته، من نصرته في هذا المذهب، وذبه عنه.

3 – العقيدة المعتمدة لدى الأشاعرة ما ضمها كتابه االلمع، لا كتابه الإبانة. وثم خلاف في أخروية أي منهما. وقد رجح باحثون أن الإبانة منتحل ومنسوب زوراً للأشعري وهذا ما قرره مثلاً الباحث المغربي خالد زهري بقوله: ((الإبانة من تأليف أحد حشوية الحنابلة، ولا يمت بصلة إلى المصنفات صحيحة النسبة إلى أبي الحسن الأشعري)) انظر خالد زهري، «كتاب الإبانة عن أصول الديانة: تحقيق في نسبته إلى أبي الحسن الأشعري»، مقال منشور بمجلة «الإبانة» الصادرة عن مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية، التابع للرابطة المحمدية للعلماء، العدد 1، (رجب 1434هـ/يونيو 2013م)، ص123. وانظر منه ص128– 129. وقد نسبه للأشعري كثيرون كالبيهقي، وابن عساكر. من الأشاعرة. والذهبي، وابن تيمية وابن القيم من غير الأشاعرة.

4– حسب ما ورد في تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص137

5– مقدمة ابن خلدون. عبد الرحمان بن خلدون. تحقيق: علي عبد الواحد وافي، القاهرة، الفصل العاشر. 1966م

ثم يظهر دورُ ثاني أقرب واسطة ثابتة بين الأشعري، وبين علماء المغاربة والأندلس، ومصدر العقيدة الأشعرية إليهم، وهو (أبو ذر عبدُ بن أحمد الهروي) المتوفى سنة334هـ.[1]

ينبني هذا على ما ذكره الذهبي من قوله في ترجمة (أبي ذر الهروي) ((أخذ الكلام ورأْيَ أبي الحسن [الأشعري] عن القاضي أبي بكر بن الطيب، وبث ذلك بمكة، وحمله عنه المغاربة إلى المغرب، والأندلس)).[2]

من هذا النص يظهر أن حمل ووصول الأشعرية لبلاد المغرب، كانت في حدود أوائل القرن الخامس الهجري، وهو ما لا يتساوق ولا يتلاءم مع ما ذكره ابن عساكر في تبيينه من أن الفقيه ابن عزرة قد أخذ الأشعرية عن شخص يدعى أبا القاسم حجاج الطرابلسي، الذي أخذها عن ابن مجاهد الطائي، ولا يكون هذا إلا قبل وفاة ابن مجاهد التي كانت سنة 360ه أي أن الأخذ كان في حدود منتصف القرن الرابع الهجري.

وليس طبيعياً ولا متصوراً أن تمكث الأشعرية في حالة خمود وكُمون أزيد من نصف قرن في بلاد المغرب العربي مع وجود جامعة القرويين المتأسسة 245ه وعلمائها، حتى يأتي الركبان من مكة بالأشعرية إلى بلاد المغرب، منقولة عن أبي ذر الهروي، وذلك حسب ما ذكره شمس الدين الذهبي في سيره.[3]

وفوق هذا وجدناه يؤّكد عدم اطلاع ولا معرفة المغاربة على علم الكلام والمعقولات قبل هذا الدخول للأشعرية بواسطة النقل عن الهروي، قال الذهبي: ((وقبل ذلك كانت علماء المغرب لا يَدخلون في الكلام، بل يتقنون الفقه أو الحديث أو العربية، ولا يخوضون في المعقولات، وعلى ذلك كان الأصيلي، وأبو الوليد بن الفرضي، وأبو عمر الطلمنكي، ومكي القيسي، وأبو عمرو الداني، وأبو عمر بن عبد البر، والعلماء)).[4]

1- يلقب بشيخ الحرم . ويكنى بابن السماك. له كتاب مناقب الإمام مالك، هو من شيوخ ومجيزي أبي عمر ابن عبد البر، وأبي عمرو الداني. ومن شيوخه أبو بكر الباقلاني. له ترجمة في ترتيب المدارك للقاضي عياض 4/ 696. والديباج المذهب، لابن فرحون ص217.

2- سير أعلام النبلاء. شمس الدين محمد الذهبي .557/17.

3- انظر سير أعلام النبلاء. شمس الدين محمد الذهبي .557/17.

4- ينظر ذلك فيما وكده الذهبي في ترجمته لأبي ذر الهروي 557/17. وتمام النص قوله: ((وقبل ذلك كانت علماء المغرب لا يدخلون في الكلام، بل يتقنون الفقه أو الحديث أو العربية، ولا يخوضون في المعقولات، وعلى ذلك كان

وهذه قضية تحتاج مزيد تحقيق وتمحيص تضيق به صفحات هذا المسطور الموجز، لكني لا أخفي عدم ارتياحي لما ذكره ابن عساكر، لانطواء سلسلة الناقلين على شخصية مجهولة لم أعثر لها على ترجمة، ولا ما يوكد وجودها ولا دورها وهي شخصية (أبي القاسم حجاج بن محمد الطرابلسي)

الدعم السياسي للأشعرية:

ولقد وجدت العقيدة الأشعرية بعد وصولها بلاد المغرب عونا سياسياً بما نصرها به (المهدي) محمد ابن تومرت (520هـ) مؤسس دولة الموحدين، الذي كانت له جولات ورحلات منطلقاً من المغرب الأقصى، زار خلالها بلدان المغرب بدءً من الأندلس، ثم طرابلس الليبية، ثم المهدية بتونس، وكان ينصر العقيدة الأشعرية ويوكد وجودها حيثما حل.[1]

ثم جاء زمن الرعاية الأمتن ولأوكد حين تولاها وتبناها –مع الماتريدية- سلاطين الدولة العثمانية وعلماؤها، طوال حكمهم لما تحت أيديهم من البلدان ومنها ليبيا.

ولا نغفل عن دور علماء القرويين جامعة القرويين التي امتازت منذ تأسيسها عام 245هـ/859م بأدوارها الدينية والاجتماعية والعمرانية وإشعاعها العلمي منذ العصر الإدريسي، وكذلك دور علماء الزيتونة فيما بعد في توطيد أركان العقيدة الأشعرية.

ولا نستبعد حدوث تواصل مباشر بين بعض علماء مملكة (كانم برنو) الإسلامية التي شاعت فيها العقيدة الأشعرية، والمذهب المالكي، حال كونها قديما قد شملت جزءً من الجنوب الليبي فضلاً عن النيجر، وتشاد، والكامرون.

وقد تزامن دخول الأشعرية المغرب مع دخولها الممالك الإسلامية في أفريقيا جنوب الصحراء حيث لم تعرف لديهم عقيدة غيرها. ترجم الشيخ إبراهيم صالح الحسيني في كتابه «الاستذكار لما لعلماء برنو من أخبار وآثار» لمئات من علماء المنطقة ما بين القرن

الأصيلي، وأبو الوليد بن الفرضي، وأبو عمر الطلمنكي، ومكي القيسي، وأبو عمرو الداني، وأبو عمر بن عبد البر، والعلماء.))557/17

1 – ينظر للتوسع ابن زرع الفاسي . الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، طبعة دار المنصور . الرباط، سنة 1972، والمقدمة، لابن خلدون، تحقيق علي عبد الواحد وافي، القاهرة، 1966م. 2/ 810.

السادس عشر إلى يومنا هذا، وذكر أن هؤلاء الأعلام كلهم مالكيون، وأشعريُّون. وقد نشروا كتب المذهب، والعقيدة بين الناس في أرض مملكة (كانم برنو).[1]

ومن هنا يظهر جلياً مدى تأصل العقيدة الأشعرية في مملكة «كانم برنو» بصفتها مملكة إسلامية، وفي علمائها وجميع مراكز التعليم فيها منذ القدم، وهذا أمر يؤكّد على انتشار العقيدة الأشعرية بين شعوب هذه المناطق التي لا زالت تتعلمها، وينشرها علماؤها بين العامة والخاصة. وحقيق بالذكر (ابن عزرة) هو من أدخل كتاب (رسالة إلى أهل الثغر)[2] إلى المغرب الإسلامي فانتشر حتى وصل إلى الأندلس. وهو كتاب تنازع الباحثون في تحديد صحة نسبته بين ابن مجاهد، وأبي الحسن الأشعري.

وعند دخول الأشعرية كانت قد سُبقت بدخول الاعتزال، وعقيدة الإباضية، وظلت العلاقات مشوبةً بالسوء والخصومة بين الفرق الإسلامية في المغرب العربي، لكنها كانت بين المعتزلة والإباضية أشد منها بين الأشاعرة والإباضية. إلى أن استتب الأمر بسيدودة الأشعرية وصيرورتها العقيدة الرائسة في بلاد المغرب العربي، ومن بينها ليبيا.

والملاحظ أن العلاقة بين العلماء المعاصرين من الإباضية والأشاعرة في ليبيا قد سادها قدر كبير من اللطف وحَسِين المعاملة، وجميل التعايش، برغم ما ظلت تحفل به كتب قدماء الطرفين، وبعض حدثائهم من شدة وجفوة لم تقصر عن التضليل والتكفير. لكن ظل ما في الورق مزايلاً لما في الواقع.[3] وبنظرة واسعة، واستقراء شامل يمكننا

---

1 – المذهب الأشعري بأفريقيا: التاريخ والواقع. بحث كتبه (جده حسن جمعة). بحث بمجلة العلماء الأفارقة. عن مؤسسة محمد السادس بالمغرب. العدد 2. 2020م، ص310. وينظر ص311 عند كلامه عن سلطنة صكتو. علما بأن مملكة كانم برنو كانت تضم النيجر ونيجيريا وتشاد والكامرون وجزء من جنوب ليبيا. دخلها الإسلام أوائل القرن الأول الهجري.

2 –كتاب للأشعري متنازع على نسبته له. وقد طبع بتحقيق: عبد الله شاكر الجنيدي، ط: 2002، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ونسبه بعض الباحثين إلى تلميذه أبي عبد الله بن مجاهد الطائي ت 370هـ. وأصل الكتاب رسالة كتبها أبو الحسن الأشعري بأجوبة موجهة إلى أهل الثغر بباب الأبواب (مدينة تقع على بحر طبرستان (فيما سألوه عنه من مذهب أهل الحق في أصول الدين، وما كان عليه سلف الأمة.

3– من مثالات الكتب العنيفة لدى الإباضية (الجوهر المقتصر.) لأبي بكر أحمد بن عبد الله الكندي. ط وزارة التراث القومي والثقافة. سلطنة عمان. 1403هـ. ص121 الباب الخامس والعشرون قال: ((ونحن نشهد لمن مات من هؤلاء مصراً على خلاف ما دانت به الإباضية، بالخزي والصغار والخلود في النار)). كذلك كتاب (العقود الفضية في أصول الإباضية) للشيخ سالم بن حمد سليمان الحارثي. ط وزارة التراث القومي والثقافة . عمان 1403هـ ص172: ((قال العلمة الرباني المبارك جاعد بن خميس بن مبارك الخروصي: إني لأقسم بالله قسم من بر في يمينه، فلا حنث إن مات على الدين الإباضي الصحيح غير ناكث لما عاهد الله عليه من قبل ...أنه من السعداء،

توكيد أن التاريخ الثقافي والعلمي في ليبيا-بصفة غالبة-لم يشهد تبنياً راسخاً، ولا قبولاً واسعاً إلا للعقيدة الأشعرية. ولم تحظ أي عقيدة غيرها بما حظيت به من انتشار، وثبات، وقبول. وهي التي ظلت إلى يومنا هذا عقيدة الغالبية الكبرى من علماء البلاد الليبية[1].

ويخرج من عموم كلامي هنا ما يتعلق بعلماء الإباضية الذين هم من أهل ليبيا، ويتبنون عقائد فرقة الإباضية، في تعايش وانسجام مع علماء الأشاعرة، والمالكية الليبيين. وإلى أولئك وجد بعض أتباع عقائد إسلامية أخرى، يشابه وجودهم - كمّياً-الشعرة البيضاء في الثور الأسود.

مع ملاحظة أن السنوات الأخيرة شهدت قدراً من الجهود والمساعي الهادفة إلى إزاحة العقيدة الأشعرية عن ساحة التعليم، وتنفير طلاب العلم عنها، لكن كل ذلك لا يزال في نطاق المحاولات الواهنة، التي لم تثمر، ولا إخالها تثمر في ليبيا ولا في البلاد المغربية، برغم ما تبذله بعض البلدان الخارجية، من جهود، ونقود.

ومن أهل الجنة ...وإن من مات على خلافه؛ فليس له في الآخرة إلا النار، وبئس المصير)). وورد في (شرح كتاب النيل وشفاء العليل) للشيخ محمد بن يوسف طفيش. ط دار الفتح. بيروت. 431/7 ((فالشاك في كونه صواباً وكون دين مخالفينا خطأ؛ منافق ولو كان منا...والشاك في كون دين مخالفينا خطأ منافق، موافقاً كان أو مخالفاً، ولو من أهل ذلك الدين ولا يشم رائحة الجنة ولو صلى حتى يخرج عظم جبهته، أو صام الدهر عمره كله، وتصدق بلا غاية...والجنة يوجد ريحها مسيرة خمسمئة عام)). ولم يخل الحال وقت الأغالبة من صدامات ومغالبة بين المالكية والأشاعرة من جهة وبين بعض الفرق الأخرى، وأما القول بخلق القرآن فإن هذا الأمر قد نقل إلى المغرب بتأثير من مركز الدولة وعاصمة الحكم ببغداد فقد كانت أروقتها تعج بالقائلين بهذا الرأي، وبلغ أوجه في وقت حكم المأمون؛ فانتحله أمراء بني الأغلب للتقرب من مركز الخلافة، وكانت المناظرات تدور في أروقتهم. وامتحن في ذلك فقها ء المالكية كسحنون. الذي كان شديدا مع مخالفيه من الإباضية والصفرية، والحنفية بعد تقويه بتوليه قضاء القيروان (ينظر ترتيب المدارك 600/2، وطبقات علماء أفريقية 3/ 102 لابن العرب). وقد ألزم ابن طالب أهل القيروان بالقراءة على قراءة نافع لا غير (ترتيب المدارك 198/3) وفي هذا ما يكشف مدى العنف الذي كان مسيطرا على الأطراف المتخالفة.

1 – يمكننا بكل وضوح وسهولة ملاحظة مدى ارتباط العقيدة الأشعرية بالمذهب المالكي حيث إن الأشعرية حين دخلت ليبيا والبلاد المغاربية، كان المذهب المالكي قد سبقها، وظلت العلاقة بينهما علاقة ارتباطية، على نحو غالب. فالغلبية العظمى من فقهاء المالكية هم أشاعرة المعتقد، ولا يخرم هذا العلاقة الوطيدة بينهما وجود عدد ملحوظ من فقهاء المالكية اختاروا وتبنوا غير عقيدة الأشاعرة من أمثال أبي عمر ابن عبد البر. صاحب التمهيد، والاستذكار. ومنهم أبو عمر الطلمنكي ومنهم عبد الله بن إدريس الفاسي (1350هـ) الذي كانت له صدامات وخصومات مع علماء المغرب بسبب عقيدته. ومنهم عبد الله محمد بن أحمد المسناوي الدلائي، صاحب كتاب (جهد المقل القاصر في نصرة الشيخ عبد القادر). والسلطان الفقيه (محمد بن عبد الله العلوي) الذي صرح بأنه (مالكي المذهب حنبلي الاعتقاد)) حسب تعبيره، في كتابه الفتوحات الكبرى. ثم ابنه أبو الربيع سليمان. الذي كان له تواصل مباشر مع الأمير سعود نصير دعوة محمد بن عبد الوهاب بعد سيطرته على نجد .

المبحث الثالث: الوجود الصوفي في ليبيا

بوادر الظهور الصوفي في ليبيا

((لم تتفق آراء الباحثين والمؤرخين على تحديد التوقيت الزمني الذي شهد ظهور الوجود الصوفي في الساحة الليبية. من شبه المؤكد أن الظهور المرئي للصوفية الطُّرقية في ليبيا، كان في أوائل القرن التاسع الهجري، ولا يترجح عندنا قول بعض الباحثين بوجود تصوف طرقي قبل هذا التوقيت، لأنه في أحسن أحواله- لو وجد- غير مؤثر، ولا هو واقع في مجال نظر المؤرخين المحققين، والباحثين المدققين، وإن سلمنا بوجوده قبل القرن التاسع الهجري فما هو إلا إرهاصات تمهيدية، لما تحقق له الظهور في القرن التاسع الهجري. وقد رأينا هذا الرأي بناء على:

1 -مراجعة واستطلاع كتب التاريخ، والآثار، والرحلات ؛ فلم نعثر على ما يؤيد القول بوجود تصوف شعبي طرقي قبل القرن التاسع الهجري، ومنتهى ما ظهر قبل هذا التاريخ هو ظهور بعض الزهاد ،والصالحين على نحو فردي، دون أن ينظمهم تنظيم طرقي، ودون اصطناع وسائل تواصل مع الجموع.

2 -عدم وجود أية آثار لحياة صوفية طرقية في ليبيا قبل القرن التاسع الهجري، فلا نعلم بوجود زوايا ضمت شعائر وتجمعات صوفية، وكل ما وجد مجرد قبور لبعض الصالحين، وبعض الرباطات التي سكنها الزهاد، وكانت مؤئلاً للسابلة، والغرباء. إن هذا الحال يسوغ لنا أن نفي ظهور التصوف الطرقي قبل القرن التاسع الهجري في ليبيا.

لابد لنا من النظر في الحالة التي كان عليها المجتمع الليبي في الحقبة التي ظهرت فيها ثم توسعت الطرق الصوفية – أي من لدن بدايات القرن التاسع الهجري، وما تلاه في عهد الحكم التركي .

كانت الحقبة الزمنية التي شهدت بادرات ظهور الطرق الصوفية في ليبيا، هي نفسها الحقبة الزمنية التي شهدت بدايات انتقال العالم من مرحلة العصور الوسطى إلى مرحلة العصر الحديث -أي في القرن الخامس عشر الميلادي- ولا يخفى أن بحث هاته الحقبة - في مجالها المغاربي عامة، والليبي خاصة- أمر عسير، ومرهق؛ لكونها من أفقر الحقب على

مستوى التأريخ والتوثيق))[1]

وعلى كل الظروف استقر الوجود الصوفي وتوغل عميقا داخل البنية الثقافية الدينية الليبية، ووسط الكيان الاجتماعي الليبي الذي ظل التصوف وتقاليده وأعلامه وأفكاره وطقوسه مكونة لعناصر ثقافية رسيسة ركينة، في بعدها الفيلولوجي، قبل بعدها الديني.

وبرغم مرور ليبيا بحقب متطاولة من المعاناة الاستعمارية، فإن التصوف لم يفقد وجاهته وحظوته في أغلب أوساط المجتمع الليبي، وظلت الطرق الصوفية، وزواياها متوطنة في أغلب المدن والقرى الليبية.

لقد وجد الحضور الصوفي في ليبيا وقتها بيئة ممهدة موطأة، لكل ما ينطوي عليه التصوف الطرقي من خصائص وتقاليد، وكان ذلك شاملاً كل ((قطاعات الشعب، سواء الخواص أو العوام، وهذا ما لا يخفى عند مطالعة عوائد، وتعابير، وتقاليد، واهتمامات الناس في تلك الحقبة، مما نقلته بوضوح كتب الرحالة، والمؤرخين، **كالعياشي، والتيجاني** مثلا[2]. فقد كانت النفوس والعقول مؤهلة، وموطأةً لقبول وتبني أي توجه صوفي، ولا سيما إذا كان منضوياً ضمن سياقات منظمة، ماثلة في طرق وزوايا، على النحو الذي كانته الطرق الصوفية التي انتشرت في ليبيا، من لدن القرن التاسع الهجري.

لقد سجل لنا بعض الرحالة - ولاسيما في رحلات الحجيج - الملامح الغالبة على العقلية الشعبية للّيبيين، حيث تأكد واضحا أنهم مسكونون بمعاني التبرك، والإيمان العميق بالغيبيات، ومولعون بتصديق غرائب الكرامات، وتقديس الأولياء والصلحاء، وحريصون على بناء مقاماتهم، وزيارتها والعناية بها.

حتى إن المناطق المهجورة لم يخل بعضها من مزارات تزار وتقصد عندها البركة. من ذلك ما رواه العياشي حين وصل إلى إقليم برقة شرق ليبيا، وهو وقتها شبه مهجور ولا أمان فيه، فذكر وجود قبر محوط بالحجارة يسمى قبر **سيدي يونس**، وكذلك قبر **سيدي عزيز** الذي يزوره أهل البادية الأعراب؛ يتبركون به، فضلا عن زيارات الحجيج له سنويا[3]. إنه شأن

1- ينظر للتفصيل كتاب: الصوفية والتصوف في ليبيا – خالد إبراهيم المحجوبي. دار ليبيا المستقبل-طرابلس-ط1 ص 30 وما تلاها

2 – انظر مثلا رحلة عبد الله التجاني. ص213- 219-247-259-262-317. وكتاب: الرحلة العياشية لأبي سالم عبد الله العياشي 1 /94، وقد كتب رحلته سنة 1064هـ وتوفي سنة 1090هـ

3 – الرحلة العياشية: 200/1، 206. وقد أشار لكثير من قبور الأولياء التي تزار. انظر من ذلك 1/ 136، 141، 182، 184

عام شمل الحواضر والبوادي.[1]

ولا يخفى علينا أن التصوف كان منطلقهُ مشرقيًا بداية من مدرسة بغداد، وجهود صوفية العراق، ثم مصر، قبل أن يصل التأثير إلى الأندلس، والدول المغاربية وينشأ فيها تصوف مواز له خصوصيته وأعلامه **كمحيي الدين بن العربي، وابن سبعين**، وغيرهم ممن أرسخوا تصوفا نظريا فلسفيا بنكهة مشرقية، تطور من الصيغة الفردية، إلى صيغة جمعية شعبية، أعني إلى تصوف طرقي شعبي، في سياق ما يسمى بعملية **مَغْرَبَة التصوف.**

وهي عملية تحققت بجهود أعلام من أهمهم: **عبد السلام ابن مشيش، وأبي الحسن الشاذلي، ومحمد بن سليمان الجزولي**؛ فصار منهجهم، وتصوفهم ينتشر شرقا وجنوبا لا سيما في بلاد المغرب الأقصى[2]. وليس يغرب عنا أن ساحة التصوف المغربي هي المصدر المباشر لأهم الطرق الصوفية التي انتشرت في ليبيا.

الفصل الثاني: الهوية الدينية بين الاستتباب والاستلاب

المبحث الأول: استتباب الهوية الدينية، مظاهره ومهدداته:

ما أعنيه باستتباب الهوية الدينية، هو ثبوت العناصر والمظاهر التدينية، ووضوح الانتماء الديني واستقراره، ضمن نسق تناغمي سلمي تعايشي بين أفراد المجتمع. بحيث تغيب وقائع التنازع والتدافع، المتعلقة بالدين اعتقاداً وممارسة.

ولقد بدا لي أن حالة الاستتباب للهوية الدينية، إذا تحققت، فإنها تستتبع عدداً من المظاهر تنشأ وتتبدى منها، وهي المظاهر التالي:

-غياب الفتنة في المجال الديني:

من شواهد كون ليبيا بلاداً غير مناسبة لشيوع الفتنة فيها، ولا للنزوع الغالي

---

1 – الصوفية والتصوف في ليبيا – خالد إبراهيم المحجوبي. ص34 –35

2 – مر التصوف في بلاد المغرب الأقصى بمرحلتين : الأولى : مرحلة التبعية؛ حيث تم إدخال التصوف ابتداء من القرن الحادي عشر الميلادي من قِبل حجاج الأماكن المقدسة، ومن الصعب الحديث في هذه المدة عن تصوف ((مغربي ؛ لكون أهم الصوفية المغاربة –أمثال أبي يعزى يلنور، وابن عربي، وعلي بن حرزهم– كانت صوفيتهم شرقية قلبا وقالبا. والمرحلة الثانية: مغربة التصوف: التي دشنها عبد السلام بن مشيش، فبرغم أنه درس على يد أئمة الصوفية التابعين –كأبي مدين الغوث وعلي بن حرزهم– فإنه لم يسلك مسلكهم؛ بل سعى إلى التميز عنهم، وقد أكمل تلميذه أبو الحسن الشاذلي مرحلة مغربة التصوف لتصل ذروتها مع محمد بن سليمان الجزولي)).
للتوسع ينظر: http://ar.wikipedia.org

والمتطرف، أنها قد استعصت عن أن تكون موطناً لأي حركة تخريبية، أو تنظيم متطرف، أو توجه تكفيري، أو كيان تخريبي، برغم نجاح بعض أفراد من تلك الأنواع التنظيمية في الدخول ليبيا واجتراح بعض الأعمال المحدودة، والأنشطة المعدودة، لكن لم يصل الأمر إلى أن تكون ليبيا حاضنة لأي تنظيم أو حركة من ذلك النوع.

والمثير للإعجاب والعجب هنا، أن هذا الواقع متحقق في حالة الاضطراب الأمني والتدهور المعيشي، وعدم وجود سلطة مركزية حقيقية موحدة، تجمع كل أطراف البلاد، مع تكرر الحروب الداخلية، وسوء الأوضاع المعيشية للشعب، وهذه أحوال تمثل وضعاً مثالياً لنمو وتسرب تلك التنظيمات التخريبية، لكن الأمر في ليبيا كان مختلفاً، فالبيئة البشرية، والفطرة التدَيُّنية لم تسمح بذلك. ولم تتح للفتنة الدينية أن تثور بين الليبيين، فكان هذا مظهراً ناهداً موكدا لحالة استتباب الهوية الدينية لديهم. وأن تربتها غير صالحة لنمو بذور الفتنة، فهي لا تنبت فيها ولا تثمر، وقد حدث -غير مرةٍ- أنْ زرع بعضهم فيها بذوراً للفتنة، لكن الحصيلة أنها لم تثمر، وماتت تحت تربتها، وخاب سعي زارعها.

-وحدة المرجعية الانتمائية:

ظلت البلاد الليبية طوال قرون طويلة متمتعة باستقرار جلي على مستوى الانتماء الديني، فلم تتغير فيها ديانة الإسلام منذ دخلها الإسلام، أوائل القرن الهجري الأول. ولم يتغير الاختيار الأشعري لغالب علمائها منذ دخول العقيدة الأشعرية، أواخر القرن الثالث الهجري، ولم يتبدل المذهب المالكي من لدن دخوله إليها، أوائل القرن الثالث الهجري. ولم يتغير النزوع الصوفي في مجتمعاتها السكانية، من لدن ظهور الطرق الأساسية فيها، وبخاصةٍ العيسوية، والعروسية السَّلامية.

وبهذا تحقق فيها ما سميتُه وحدة المرجعية الانتمائية، التي هي مظهر من مظاهر استتباب الهوية الدينية الليبية.

-الانعصام عن المرجعيات والمؤثرات الخارجية:

بالنظر إلى تشبع ليبيا بما فيها من علماء، وما شمله تاريخها من تراث روحي، وموروث ديني، فإنها لم تكن عرضة -بنحو مؤثر - للمؤثرات الخارجية الممثلة في عقائد، ومذاهب، وتيارات دينية، مخالفة لما هو سائد ومستقر بها؛ لذلك استتب فيها ما دخلها أول مرة. واستقر شأنها الديني على تبني ذلك الثلاثي التاريخي المحوريّ الذي ذكره ابن عاشر في

منظومته، حين قال في بيتها الرابع: ((في عقد الأشعري وفقه مالك ** وفي طريقة الجنيد السالك)).[1]

- مهددات استتباب الهوية الدينية الليبية:

إن ما أكدناه من ثبوت حالة الاستتباب للهوية الدينية بليبيا، في معزل سرمدي عن أخطار محتملة، وتهديدات متوقعة قد يكون من شأنها، قلب الحال من الاستتباب إلى الاستلاب. ونحن باطلاعنا على السنن التاريخية، وتاريخ العقائد والدول والشعوب، لا يمكننا الجْرَاءة على الجزم بديمومة هذا الحال، إننا لا نأمن مكر الله تعالى القائل {أفأمنوا مكر الله، فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون}[2].

1-الدعوة إلى اللامذهبية:

ما أعنيه باللامذهبية ما صار يعرف بمنهج فقه الدليل، وقد ثبت عملياً أنه -رغم ما فيه من صواب-منهج ضرره أكبر من نفعه حين يستعمل في غير محله، ومن غير أهله، وعلى غير وجهه ولا سيما في بلد كليبيا حيث إن ساحة التعليم الديني والتلقي شبه جافة، بعد عقود طويلة من التصحر وتجفيف المنابع.

وتجيء المذهبية بصفتها ردة فعل لما شهدته بعض التوجهات المذهبية من غلو في تقديس المذاهب، وشيوع ما عرف بعبارة (قفل باب الاجتهاد). وقد كان من مظاهر الغلو المذهبي قول بعضهم بتحريم القول بغير ما ضمته المذاهب الأربعة. على النحو الذي أصله ابن رجب الحنبلي -رحمه الله-. في كتابه (الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة")[3] . حيث كان من بواعث منعه اتّباع غير الأربعة؛ نظره إلى المصلحة بحيث خاف أن يتصدر للفقه والاجتهاد غير أهله؛ فيفسدوا ساحة الفقه والشريعة، وهذا تخوف وتحرز

1- (المرشد المعين عل الضروري من علوم الدين) لأبي محمد عبد الواحد بن عاشر. مكتبة القاهرة للطباعة. د ت. ص2. وهي *منظومة* في أصول الدين على مذهب الإمام مالك ضمت 317 بيتاً من بحر الرجز في فقه العبادات، وقد ابتدأها بمقدمة ضمت أساسات العقيدة، وطرفاً من مسائل علم أصول الفقه.

2- سورة الأعراف. الآية 99

3 - الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة. ابن رجب الحنبلي. المركز العربي للاستشارات التربوية. ط1. 2016م. وقد رد على القول بأن الأئمة قد نهوا عن تقليدهم ص35 وما تلاها. وقد كتبت بعض الكتب في الرد على كتاب ابن رجب. ولا مجال هنا للاستفاضة في هذه الجزئية. قال صاحب مراقي السعود: ((والمجمع عليه اليوم الأربعة وقَفْوُ غيرها الجميع منعه. /حتى يجيء الفاطم المجدد **دين الهدى لأنه مجتهد)). وللشيخ محمد الحامد كتاب (لزوم اتباع مذاهب الأئمة؛ حسما للفوضى الدينية) وممن رد على هذا المنزع وليد ابن سيف النصر في كتابه (الرد على ابن رجب في إلزام الناس اتباع المذاهب الأربعة).**

واقعي ووجيه. كما أنه نظر إلى واقع عدم تمامية وعدم استقرار أكثر المذاهب الأخرى وعدم جمعها متكاملة منضبطة، وهذا أمر واقع في عصره، أواخر القرن الثامن، حيث توفي سنة 795ه.وقد نفى وجود أي إمام غير الأربعة قد دوّن مذهبه، وضبط وحفظ، وقال ((هذا لا يعلم وجوده الآن))[1] لكنه تغير مع مرور القرون حيث ظهرت المصنفات الفقهية الضابطة لعدد من المذاهب غير الأربعة، واستقرتْ واتضحت أصولها وتبينت فروعها.

إن اللامذهبية أو انتهاج ما عرف بفقه الدليل، ليس أمراً منكراً بإطلاق، بل هو منهج واجب الإعمال والانتهاج بحق من بلغ في العلم درجة الاجتهاد، أو -على الأقل - درجة القدرة على الترجيح. لكنه يصير منهجاً منكراً وضاراً في حالتين:

الحالة الأولى: أن يعتمل في مرحلة طلب العلم، وأن يوجه إليه الطلاب المبتدؤون في مراحل العلم الأولى، دون ضوابط؛ فترتبك معلوماتهم، وتختلط محصولاتهم.

الحالة الأخرى: أن يمارسه طلاب العلم الأغرار، ممن لم يعمّروا في سوح العلم، ولم يتعلموا آداب الطلب، ومدارسة العلوم. حينها سيكون انتهاج (فقه الدليل) فتنة، على النحو الذي لا يخفى علينا، ولا يغرب عنا. ولقد رأينا ولا زلنا نرى ما آلت إليه أحوال هؤلاء من تخبط في فقه الأدلة، وتسنم لمراتب الأئمة، والتطاول على علماء الأمة، دون روية ولا تبصّر، ولا اتقاء. على نحو أدى إلى اصطناع كثيرات من الخصومات والعداوات، التي كنا في غُنيةٍ عنها لو سار طلاب العلم الحُدثاء على سنن أسلافهم في الطلب، والتحصيل، والتوصيل. لقد صار منهج اللامذهبية في زمننا أشبه بكلمة حق، أفضت إلى باطل.

أما المهدد الثاني لاستتباب الهوية الدينية الليبية فهو:

2-إهمال الحكومات، وصناع القرار الليبي للشأن الديني، ومتعلقاته:

من ذلكم إهمال الرقابة، والإشراف، والدعم المتبصر للمؤسسات القائمة بالشأن الديني، كوزارة الأوقاف، وشؤون الزكاة، والكليات والمعاهد الدينية، وزوايا تحفيظ القرآن، والبعثات الخارجية للدراسات العليا الخاصة بعلوم الشريعة.

(إن من شأن وزارة جدية وفاعلة في الشؤون الدينية، في أي بلاد مسلمة، أن تضبط

1- نفسه ص 32

النسق التديُّني للناس؛ بما تقدمه من تنظيم، وترتيب، وإشراف، ودعم، لكل ما يتصل بالشأن الديني في الدولة، ضمن استراتيجيات مدروسة، منضبطة بقواعد الشرع من جهة، وبمقتضيات الحفاظ على الدولة وسكانها من جهة أخرى، كل ذلك تحت إشراف أناس ومسؤولين متوفرة فيهم الأهلية، ومختارِين بمقتضى معيار الكفاءة، قبل أي معيار آخر. حتى يتم اجتناب التقهُّل في إصلاح الخلل، والتمهل في دفع الفتن. إن تحقيق ما سلف التنبيهُ إليه، سيكون ضامناً لتقليص فرص إيقاد الفتن، وزاعماً لتحجيم مواطن انبثاثها، ومعيناً على اصطناع نمط تديني اعتدالي، غير منجرٍ إلى مهاوي الشطاط، ولا مزالق الإفراط، سواء في ذلك ما كان إلى جهة اليمين، أو ما كان إلى جهة الشمال)).[1]

وأما المهدد الثالث لاستتباب الهوية الدينية، فهو:

عدم توقير علماء البلاد، والمورث العلمي لعلمائها السالفين:

انقلب التوقير إلى تحقير من لدن انتهاج القذافي نهج تهميش علماء الدين، وإقصائهم عن الحياة العامة لليبيين، وإلغاء منصب المفتي، ومنع إنشاء دار للإفتاء بليبيا، ومنع انشاء المعاهد والجامعات المتخصصة في علوم الشريعة باستثناء جمعية الدعوة الإسلامية التي أنشأها وأخضعها لنهج غرضي محدد، ومتابعة خاصة؛ وبسبب كل أولئك عاش علماء الشريعة في ليبيا أبأس سنوات أعمارهم فمنهم من سجن، ومنهم من أعدم، ومنهم من ضاع مهاجراً، ومنهم من صمت مستحسراً، ومنهم من انجر في سياق الركون للحاكم والتزلف له. وبرغم صكوك الحكم السابق لم تحدث نقلة نعوض ما سلف، لعدم وصول البلاد إلى حالة استقرار أمني وسياسي. لأمور ليس المقام مناسبا لتناولها هنا.

كل ذلك استتبع حلول حالة فراغ في المشهد الديني الليبي، وحالة وهن للهوية الدينية الليبية، أقامت تهديداً جاداً للاستتباب الذي عاشته الهوية الدينية بليبيا، طوال قرون متطاولة.

وأما المهدد الرابع لاستتباب الهوية الدينية الليبية:

-ظهور جماعات من أدعياء العلم بدعم خارجي مشبوه:

في سنوات القحط الديني التي امتدت أربعة عقود ونيّف (1969-2011)، كان

1- (الليبيون والفتنة). خالد إبراهيم المحجوبي. مقال منشور بصحيفة الوطن الليبية. بتاريخ 23-9-2010م

كثير من الشباب الليبيين متعطشين لموارد علمية، ومصادر تعليمية متعلقة بعلوم الشريعة، لكن لم يجدوا ما يروي عطشهم، ولا ما يشبع نهمهم، إلا في بعض ما كانوا يتعاطونه خلسة، وخفية من رسائل قزمية، أو أشرطة تسجيلية، أو كتب مهربة وراء أنظار الرقيب الأمني، مما كان مصدره الأساسي اتجاه واحد ومنهج واحد مأتاه من السعودية، ومصر. ولم يتح لأكثر من جيل ليبي أن يتلقى علوم الشريعة على علماء البلاد، الذين تلقوا بدورهم ما أنهك صبرهم، وأبهظ كواهلهم، وأقلق معيشتهم من التضييق والاضطهاد، على النحو الذي ذكرناه قبل قليل.

وقد ترتب عن تلك الأحوال والوقائع أن نشأ جيل من طلبة العلم الذين تلقوْا علمهم الديني، مجزّأً، مفتتاً، مشوهاً. فكانوا طليعة لجماعات تملأ المساجد، ومواطن التعلم بفهم مشوهٍ للدين، وفكر معكّر للشريعة، وهم بهذا شكلوا خطراً على حالة الاستتباب للهوية الدينية التي توارثها الليبيون من لدن القرن الثالث الهجري. ليس غلواً منا نعت المستبدلين هويتهم الليبية، والمزدرين علماء بلادهم، وتاريخهم العلمي بأنهم يكرهون أنفسهم، وبلادهم. فهم بسلوكهم يقتلعون من نفوسهم الخصوصية الليبية، التي هي جزء من الهوية لا تعارض فيه مع الانتماء العربي، والانتماء الإسلامي.

ولا يغرب عنا أن من أمارات قوة كل بلد شدة انتماء أهله إليه، وتمسكهم بثقافته بلباسه ولهجته، وعاداته، وأعلامه، وتاريخه، كما أن التحلل من كل أولئك أمارة من أمارات الوهن والهوان والذل والاستخذاء.

ومن مثالات هذا أن تعرض مسألة تخص عرفاً أو عادة ليبية فيسارع أحدهم ليسأل عنها سعودياً يبعد آلاف الأميال، ولم يزر ليبيا في حياته، أو يسأل أردنياً لا يدري أين تقع ليبيا، أو يمنياً، لم يغادر جبال اليمن. ولا يلتفت إلى علماء بلده الذين عاشوا فيها وخبروا أهلها، وأعرافها، وخفاياها.

ليس في كلامي دعوة لتقديس أهلنا وأعلامنا وعلمائنا، ولا ادعاء عصمتهم. بل إن النقد الذاتي أداة تقوية للذات، لكن على نحو مستبصر هادف، لا مستبشع ناسف.

وهنا لابد من الثناء على جهود دار الإفتاء الليبية في طرابلس، التي بذلت جهوداً للحفاظ على الهوية الدينية لليبيا، وسخرت إمكاناتها لتوطيد ذلك، وقد ظهر ذلك في التمسك بالمرجعية المالكية في الفتوى، وانتهاج المفتين بها مذهب مالك في إفتاء العوام. وإلى هذا

لا تخفى جهود بعض أهل العلم المشرفين على بعض الزوايا الصوفية المستنيرة، الذين جعلوا زواياهم منارات علم نافع لهاته البلاد وأهلها. ولم يتركوها نهبة للجاهلين بالشريعة والدين.

يسنحُ لنا هذا برغم قلة المعاضد، وكثرة المعاند، ممن ارتبطوا بعلاقات خارجية مريبة، بدول أخرى، همها بسط نفوها على بلاد المسلمين وفرض خياراتها الفقهية والعقدية، من منطلق الوصاية الموهومة لديهم على الدين وعلى المسلمين.

المبحث الثاني: استلاب الهُوية الدينية ومظاهره:

استلاب الهوية الدينية، أعني به الإضعاف والتشكيك في ركائز الانتماء الديني الذي يتبناه المتدين المعتز بدينه.

إن استلاب الهوية الدينية هو شكل من شُكول الاستعمار الثقافي، ونتيجة من نتائج تزييف الوعي، ومسخ الواقع، وعامل من عوامل أرباك الحاضر، وتهديد المستقبل.

إن من أخطر مقترِنات هذا الاستلاب الوقوع في الشعور بالدونية، والضعف، والعجز عن الإبداع الفكري والعلمي. وإن له مظاهر غير خافية، تلبّس بها كثير من حدثاء الأسنان، من شباب هذه البلاد، الذين استُلبت هويتهم الدينية الخاصة بأهل بلادهم. أما تلكم المظاهر والأعراض فأرى أن أهمها ما يلي:

-ازدراء علماء البلاد، وإشاعة أن ليبيا مفتقرة للعلماء:

هذا أمر صار مشاهداً على نحو جلي في السنوات العشر الأخيرة، بجهود حثيثة من جهات خارجية دعمت أفراداً من شباب الليبيين، وأوهمتهم أن بلادهم خالية من العلماء، وأن الشريعة وعلومها لا مصدر صالحاً لها إلا في بعض بلاد الخليج العربي.

- حصرالاعتماد على علماء دول خارجية محددة:

لقد استقوى هذا التوجه ببعض طلبة العلم الذين هاجروا خلال مدة حكم القذافي حذراً من بطشه إلى اليمن، والسعودية، والأردن خاصة. ثم جاؤوا متصورين أنهم سيملؤون هذا الفراغ العلمي، وسيغنون العلم الشرعي بما يحتاجه. لكن ما حدث كان شيئاً آخر. حيث أضحى كثير منهم مجرد مطية لدول خارجية تستعملهم لبث أفكار، ومبادئ، وأحكام، لا تلائم خصوصية البلاد، ولا تراث علمائها، ولا طبيعة سكانها.

-ازدراء المذهب المالكي، والعقيدة الأشعرية:

رأينا ذلك في كثير من الجهود التي رمتْ إلى إشاعة أنه مذهب غير ملتزم بالدليل، ومخالف لأحكام السنة، وأن علماءه لا يُولُون الأحاديث قيمة مرجعية واستشهادية في كتبهم وفتاويهم. وأن الأشاعرة قوم مبتدعون، ذووا عقيدة منحرفة عن العقيدة القويمة، وعن الإسلام، الذي يدعي أولئك الأدعياء تمثيله والكلام باسمه.

يمكنني التوكيد على أن للأمر بعداً نفسياً، فقد أحس هؤلاء في أنفسهم وبلادهم ضعفًا في مجال العلم الديني-لأسباب ذكرنا بعضها- فأصاب أنفسهم انهزام داخلي، وقابلية للتطامن والخنوع، فوجدوا ضالتهم في ساحة أخرى رأوها مستقوية كمّياً بالمتخصصين في علوم الشريعة، تنفق بسخاء في هذا المجال، فوقعوا تحت تأثير تلك السُّنة التاريخية التي أشهرها ابن خلدون، وهي: أن (المغلوب مولع بتقليد الغالب)، وبعبارتي أقول: إن الضعيف مذعن لشروط القوي، والفاقد خاضع لشروط الواجد.

لقد استحال الأمر لدى كثير من شباب ليبيا إلى نوع مرذول مستشنع من التبعية، التي استتبعها نزوع مخجل إلى الانبتات عن تاريخ هاته البلاد، والازراء بعلمائها، وأعرافها، حتى وصل الأمر إلى اجتناب اللباس الشعبي الليبي، إلى اللباس الخليجي، وأقبح من ذلك نزوع كثير من أدعياء العلم إلى اللهج بنحو لهجة أهل السعودية، ونغماتهم الصوتية في الدروس والخطب، وتلاوة القرآن.

وبرغم كون هاته الأمثلة من قبيل القشور والثانويات فإنها تكشف مدى المطال الذي بلغه المدّ الاستلابي الذي بلغه كثير من شباب الليبيين. وهو قدر مؤثر في اكتمال الهوية، وتمام الانتماء الوطني.

ويزيد الأمر إيلاماً أن الطرف التابع-من أبنائنا- ينتمي إلى بلد كان منذ نحو ثلاثة آلاف عام مركزا حضارياً وفكرياً [1]. والطرف المتبوع كان وقتها مركزاً لكثبان الرمال

1- ورد أول ذكر لقبيلة ليبية في عهد الأسرة السادسة (2625- 2456 ق م) ثم في عهد الفرعون بيبي الأول (2281- 2241 ق م) وهي قبيلة التمحو. يحفل التاريخ بتسجيل معالم الحضارة الليبية القديمة في بواكير ظهورها ضمن النظام القبلي من لدن أواسط القرن الخامس قبل الميلاد، من مظاهر تطور تلك الحضارة المدرسة القورينائية، فقد أسس المذهب القورينائي أرستيبوس (435-366 ق.م) الذي ولد في مدينة قورينا (شحات) في شمال شرق ليبيا عام 435 ق.م، ويبدو أن أرستيبوس قد تتلمذ في شبابه علي يد السوفسطائيين أولا، واستلهم منهم النزعة الحسية في مجال السعادة، ثم تتلمذ علي يد سقراط، وأخذ عنه الكثير في مجال الحكمة. من المفيد مطالعة ما كتبه= =الباحث عبد العزيز الصويعي، في كتابه (تاريخ الحضارة الليبية) الذي تناول فيه العادات والتقاليد الليبية القديمة. وقد نُشر سنة 2013م

المحرقة، وجثث الهالكين في الصحراء عطشا وجوعاً.

ولا يغيب عنا ملاحظة افتقاد الليبيين طوال عشرات السنين التي سلفتْ لوزارة فاعلة وجدية خاصة بالشؤون الدينية، أما ما مرّ بنا من وزارات، وإدارات سابقة للأوقاف، فلم يكن أداؤها متساوقاً مع ما شهدته البلاد من تحديات، ومستجدات على المستوى الفقهي، والديني بعامة.

ويزيد الأمر مضاضة أن أناساً يمارسون هذا السلخ لهوية الليبيين، تصرف عليهم الدولة الليبية، وتدعمهم بعض المؤسسات الدينية لدينا ليمارسوا جرائمهم الانسلاخية، والازدرائية بحق ليبيا، وتاريخها وأعلامها، وعاداتها وهويتها وخصوصيتها.

إن الهوية الدينية هي إحدى أهم معاقد الانتماء في الوطن، إلى جانب معقد الانتماء الثقافي، ومعقد الانتماء العرقي، ثم الانتماء اللغوي. والمسّ باستقرارها فيه إضرار بالوطن كله: أرضه، وشعبه، وتاريخه، وماضيه، وحاضره، ومستقبله.

الهوية الليبية:

لقد لاحظنا أن امتزاجًا عفويا قد حدث بين الهوية الدينية، والهوية الوطنية لليبيين، وذلك مع بداية التشكل الحديث لليبيا الحديثة بمجرد خسارة وخروج المحتل الإيطالي من ليبيا سنة 1943م فقد تكاثرت الكيانات السياسية من أحزاب وحركات نشطت في توطيد الشخصية الليبية الحديثة على الصعيد السياسي، في وقت ظهرت فيه معالم إحياء الهوية الدينية تحت مظلة الحركة السنوسية بقيادة محمد إدريس السنوسي حامل لواء السنوسية التي كانت أبرز كيان ديني مؤثر في ليبيا قبل وأثناء وبعد الاستعمار الإيطالي والإنجليزي.[1]

ولقد نعلم أن بداية التأثير الديني المؤثر في تشكيل الهوية الدينية الحديثة لليبيا قد بدأ مع ظهور الشيخ محمد علي السنوسي1787- 1859م حيث تم توكيد الانتماء الثلاثي الوطيد التليد القائم على: التصوف العملي-العقيدة الشعرية- المذهب المالكي. وبهذا لم تكن ليبيا استثناء بين كل دول المغرب العربي.

لقد ظل المواطن الليبي البسيط موزعاً بين من يخاطبه مرة بهوية مغاربية في نطاق

1 – ينظر في شأن الدور السنوسي الكبير كتاب (الجواهر الإكليلية في أعيان علماء ليبيا المالكية). ص277، 284 وما تلاها.

إقليمي، وآخر يجذبه لهوية القومية العروبية في انحصارها الانتقائي، وثالث نحو هوية أمازيغية بمبررها الأسبقي، وتوطنها التاريخي، ورابع يحاول إقناعه بأنه مجرد فرد ضمن أمة الإسلام، بلا هوية خاصة به، وآخرون ينظّرون لهُوية ليبية فينيقية قديمة تنصرف عن مستجدات التاريخ، وواقع الحياة.

والواقع أن الفرد الليبي هو مزيج من كل أولئك، من أمشاج صهرها التاريخ، وأنضجتها الجغرافيا، واحتضنها الإسلام، حتى انسبكت ضمن كيان محدد ضمته هاته البلاد المباركة بلادنا ليبيا.

نقاط ضعف الهوية في ليبيا:

لقيت الشخصية والهوية الليبية -بشكل عام- قدراً من الاهتمام محدود، وسط دراسات صدرت بواكيرها قبل نحو نصف قرن، من أشهرها كتاب معنى الكيان لعبد الله القويري. الذي كان موكداً لواقع (هشاشة الكيان الليبي) حسب تعبير الأديب عمر الكدي[1]

برغم ما أثبتناه في هذا المكتوب من استتباب الهوية الليبية، فإن هاته الهوية قد انطوت على بعض نقاط الضعف. وهي ماكثة في أمرين هما:

1- **الطبيعة البدوية القبلية الغالبة على ليبيا ومجتمعها:**

وذلك على نحو مغاير لما كانته الحواضر العربية والإسلامية في الأندلس، والعراق، والشام، ومصر مثلاً. وليس يغيب عنا أن التأثير القبلي لا يزال حاضراً ومؤثراً في حركة ليبيا نحو الاستقرار، حتى في وقتنا هذا ونحن نتكلم ونكتب في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين.

2- **افتقاد قيادة مركزية شاملة طويلة المدى قوية التأثير:**

لذلك كان من نقاط الضعف في حقبة الملك إدريس السنوسي-رحمه الله- أنها لم تنل ثقة كل الليبيين من جهة كونها مركزية شاملة، بل ظلت تلمز وتوصف بالجهوية والانحياز للشرق الليبي، من طرف بعض الفاعلين الليبيين وسط المشهد السياسي الليبي وقتها، وحتى

1- هشاشة الكيان. عمر الكدي. مقال بصحيفة (هنا صوتك) الإلكترونية-
https://hunasotak.com/article/19791

بعد وفاته -رحمه الله.

لقد ظل واقع هشاشة الكيان، مواجهاً لكل المؤثرين في التاريخ الليبي المعاصر من لدن يوسف باشا القره مانلّي، ثم محمد بن علي السنوسي، مروراً بالقادة السياسيين لحركة الاستقلال الليبي، والمؤسسين لليبيا الحديثة، وصولاً إلى أشهر الحكام المعاصرين لليبيا معمر القذافي الذي استفاد من تلك الهشاشة في توطيد حكمه الاستبدادي، الذي أرسخ الهشاشة الكيانية، وأوهن الهوية الوطنية على نحو لا تزال تبعاته ماثلة في بلادنا.

وفي سياق مقارب يقدم باحث الاجتماع (عمر التير) وصفا (لمسيرة مجتمع كان الأكثر أهليةً لدخول عصر الحداثة والديمقراطية من أوسع أبوابه من ناحية الاقتصاد والكثافة السكانية إلا أنه ابتلي بدكتاتورية تشبه إلى حد بعيد الدكتاتوريات الأسطورية. والتي تتحكم فيها الغرائز والأنانية وحب الذات، والسلوك الاستعراضي).[1]

في الحالات التي أتيح للمفكرين والمنظّرين، والمثقفين الليبيين الكلام عن مفهوم الكيان والهوية الليبية، لم يزد كلامهم المسألة إلا تشظياً وتبعثراً، فظل المواطن الليبي البسيط موزعاً بين من يخاطبه مرة بهوية مغاربية في نطاق إقليمي، وآخر يجذبه نحو القومية والعروبية في انحصارها الانتقائي، وثالث نحو الأمازيغية في توطنها الأسبقي التاريخي، ورابع يحاول إقناعه بأنه مجرد فرد ضمن أمة الإسلام، بلا هوية خاصة به، وآخرون ينظّرون لهوية ليبية فينيقية قديمة تنصرف عن مستجدات التاريخ، وواقع الحياة.

والواقع أن الفرد الليبي هو مزيج من كل أولئك، وأمشاج صهرها التاريخ، وأنضجتها الجغرافيا، واحتضنها الإسلام، حتى انسبكت ضمن كيان محدد، وانسكبت في إناء هاته البلاد المباركة بلادنا ليبيا.

وهنا لا أتوقع الحصول على أوضاع طبيعية للثقافة بليبيا، والهوية الدينية بها، بعد مرور الدولة الليبية بنصف قرن من الضباب الانتمائي، والافتقاد المفتعل للاستقرار الوطني. فبعد أن وصلت الدولة الليبية لمرحلة استقرار سياسي، واقتصادي أواخر الستينيات من القرن العشرين، تحت مظلة النظام الملكي، أصيبت تلك الدولة الوليدة بكارثة طال جثومها على كيان ليبيا تمثلت في نظام حكم شمولي مضطرب، الذي لم تكن نهضة ليبيا ضمن

1- انظر مقدمة كتاب (صراع الخيمة والقصر: رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي). عمر مصطفى التير. ط منتدى المعارف.

اهتماماته، ولا مصلحة الليبيين بين أولوياته.

وقد كان من أوضح معالم بؤس تلك الحقبة ما أصاب الحالة الدينية فيها، حيث صار التديّن مجرّماً، وعلوم الدين في ساحة التخوين، وعلماء الدين في ساحة التجريم؛ مما أصاب الهوية الدينية للدولة بقدر من التشويه، الممزوج بضبابية محيّرة. والمفارقة أن كل ذلك كان نتاج شخص لقب نفسه بقائد القيادة الإسلامية العالمية.

ومع سقوط ذاك النظام الحاكم سنة 2011م ورغم ضخامة الآمال التي علقها أكثر الليبيين على ثورة فبراير؛ دخلت البلاد في نفق جديد من الاضطراب والفوضى التي لم يكن لها عنوان محدد، ولا وجهة معلومة، ولا هدف مقصود.

وليس يغرب عنا أن مثل تلك الأوضاع التي مرت وتمر بها ليبيا هي أوضاع اصطنعت بيئة تشكل خطراً حقيقياً محدقاً بالهوية الدينية الليبية التي تم لها الاكتمال بنسق تراكمي طوال نحو 1422سنة. وتمتعت بقدر من الاستتباب استمر إلى أواخر العقد السادس من القرن العشرين.

((الهُوية في دولةٍ ما تتجلى فيها سماتٌ تميزها عن سواها، وينتمي أبناء الوطن كلهم إليها، ويعتزون بها، ولها عناصر تحددها، كالموقع الجغرافي، والتاريخ المشترك، والعملة المشتركة، والعَلَم، والحقوق ذاتها، والواجبات عينها، مما يجعل الجميع خاضعين لقانونها العام، ومدافعين عن أرضها، ولو تشتت هذه السمات فستنهار الوحدة الوطنية، ونغدو شعوبًا لا شعبًا واحدًا)) [1]

يعترض بعض الباحثين والمفكرين على اتخاذ الدولة هوية دينية، ويصيغ هذا الاعتراض أحدهم بقوله ((إنّ الدراسات السوسيولوجية تؤكد أن لكل جماعة هوية توضحها خصائص تاريخية واجتماعية ودينية تعبّر عنهم، ولكن عندما نجعل للدولة المؤلفِ شعبُها من مكونات متعددة، هويةً ترمز إلى مكون واحد من مجموع المكونات، لتميزه دستوريًا على الآخرين، هنا تصبح هوية الدولة حالة استعلائية لهذا المكون على الآخرين، وبذلك تتهافت كل مقولات المواطنة، ويضعف الانتماء الوطني، وهذه عقبة تعرقل تحقيق المشروع الوطني، واستقرار الدولة. **الهوية الدينية للوطن، مشكلة أم حل؟** الحقيقة أنّ الهوية الدينية

1- (الهوية الدينية للوطن.مشكلة أم حل؟) مقال لأحمد الرمح.
https://www.harmoon.org/reports/الهوية-الدينية-للوطن-مشكلة-أم-حل؟/

مشكلة لا حل))[1].

والواقع أن الدولة الليبية لا ينسحب عليها هذا الكلام؛ لأجل كونها خالية من التعددية الدينية، فلا دين رسمياً فيها إلا الإسلام. وكل مواطنيها يدينون رسميا به؛ فلا محذور من اعتماد الهوية الدينية الإسلامية هوياً معلنة ومعتمدة لليبيا. ولا يستقيم هنا قول الباحث ((فالهوية الدينية، داخل الدائرة ذاتها ومع الآخر المختلف عنها، لغم للصراع وعدم استقرار الدولة)).[2] هذا القول لايعدو أن يكون خوفاً في غير مخوف، وحذر في غير محْذر .

قد يكون لهذا الطرح نصيب من الوجاهة والواقعية في الدول الطائفية كالهند، والعراق، ولبنان. أما في الدول الأحادية غير الطائفية كليبيا فإن إعلان وتبني ودعم هوية دينية محددة (الإسلام -السني) سيكون مصدراً من مصادر الاستتباب والرسوخ الأمني على مستوييه: الوطني، والقومي. فضلاً عن كونه من ضوامن الأمن الفكري، والسلوكي، في مستواهما التديني.

وليس بوجيه عندنا الطرح العلماني القائل بوجوب أن تتعالى الدولة عن إعلان هوية دينية محددة لها، بقدر تعاليها عن تبني الفروقات بين الأقليات، والأجناس. فما كانت الهوية الدينية يوماً مضادة لتطور الدول ولا معرقلة لتحديثها، ولا عائقاً عن اندماجها في النظام العالمي والأسرة الدولية. كما أن القوانين الدولية وأعراف الأمم المتحدة لا تمنع إعلان أي دولة عن هويتها الدينية ضمن الصياغة والتسمية الرسمية لها، من ذلكم مثلاً اسم (الجمهورية الإسلامية الموريتانية)، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، و(جمهورية باكستان الإسلامية). و(جمهورية أفغانستان الإسلامية) (أفغانستان اسلامي جمهوريت) ولا تمنع اتخاذ الدول رموزاً دينية في أعلامها الرسمية من ذلك رمز الهلال الذي يملأ أعلام كثير من الدول مثل ليبيا، وتونس، وتركيا، موريتانيا.

إن إعلان وتبني هوية دينية محددة من شأنه أن يمتن ويرسخ قوة الانتماء للمواطن في بلده، وذلك حين يحس ثم يلاحظ أنه عضو في مجموعة بشرية جمعتها هوية واحدة، وأنه في معزل عن أن يكون نبيذاً لا يشاركه الانتماء للوطن أحد. الأمر شبيه بحالة يكون فيها الإنسان فرداً وسط أسرة واحدة لأبوين مترابطين. ويقابله في الجانب الآخر شخص لقيط

1- نفسه

2- نفسه

لا يعلم لنفسه أباً ينتسب له، ولا أُما يؤول إليها.

الخاتمة

هنا نختم جولتنا البحثية التي قضيناها في غضون وثنايا ما يتصل بالهوية الدينية الليبية. وما تكونت به من عناصر وركائز. وما اكتساها من حالة الاستتبات والرسوخ، ثم ما انتابها من بوادر حالة الاستلاب والرضوخ. ولقد أفضى بنا النظر والبحث إلى نتائج هي التالية:

النتائج:

- لا ينسحب على الدولة الليبية خطر تعدد الانتماءات والمشارب الدينية؛ لأجل كونها خالية من التعددية الدينية، فلا دين فيها رسمياً إلا الإسلام. وكل مواطنيها يدينون رسميا به، فلا محذور من اعتماد الهوية الدينية الإسلامية هوياً معلنة ومعتمدة لليبيا.

-لم يكن اعتماد الهوية الدينية يوماً مضاداً لتطور الدول ولا معرقلا لتحديثها، ولا عائقاً عن اندماجها في النظام العالمي، ولا اندغامها وسط الأسرة الدولية. كما أن القوانين الدولية وأعراف الأمم المتحدة لا تمنع إعلان أي دولة عن هويتها الدينية الخاصة بها.

-إن إعلان وتبني هوية دينية محددة من شأنه أن يُمـتّن ويرسخ قوة الانتماء للمواطن في بلده، وذلك حين يحس ثم يلاحظ أنه عضو في مجموعة بشرية جمعتها هوية واحدة، وأنه في معزل عن أن يكون نبيذاً لا يشاركه الانتماء للوطن أحد.

-أن بداية التأثير الديني -المؤثر فعلياً- في تشكيل الهوية الدينية الحديثة لليبيا قد بدأ مع ظهور الشيخ محمد علي السنوسي1787- 1859م حيث تم توكيد الانتماء الثلاثي الوطيد التليد القائم على: التصوف العملي-العقيدة الشعرية- المذهب المالكي. وبهذا لم تكن ليبيا استثناء بين كل دول المغرب العربي.

-إن الهوية الدينية هي إحدى أهم معاقد الانتماء في الوطن، إلى جانب معقد الانتماء الثقافي، ومعقد الانتماء العرقي، ثم الانتماء اللغوي. والمسّ باستقرارها في إضرار بالوطن كله أرضه، وشعبه، وتاريخه، وماضيه، وحاضره، ومستقبله.

-إن التشكلات والكيانات الإسلامية الموجودة على الساحة الليبية في وقتنا ليست هي معقد الانتماء الديني لليبيين، ولا هي الممثلة الرسمية للهوية الدينية لليبيين، إنها لا تجاوز كونها إما حركات سياسية ذات مرجعية دينية، وإما حركات دينية دعوية، اتخذت

السلوك الحركي بصفته مقتضى من مقتضيات نظامها وأهدافها التي تؤمن بها، وتسعى لتحقيقها في سياق ما تراه دعماً ونصرة للدين وللمسلمين.

- للهوية الدينية الليبية معالم وقسمات، تقوم على بناء ثلاثي الأركان تحت مظلة الإسلام الخالد. تلكم الأركان هي: العقيدة الأشعرية، والمذهب المالكي، والتصوف السني المستبصر، على منهج الجنيد.

- كانت بواكير امتداد المذهب المالكي خارج المدينة، قد توجهت تلقاء مصر حيث انطلق انتقال فقه مالك على نحو متدرج جزئي بنقل بعض مسائله وفتاواه عن طريق الفريق الريادي الأول من تلاميذ مالك. وكانت مصر نقطة انطلاق للمذهب نحو بلاد المغرب وبخاصة ليبيا. بعد أن سبقه إليها فقه الأحناف.

-لم يتم للمذهب المالكي الاستقرار في المغرب العربي إلا بعد تدافعات وتجاذبات وصراعات مع المذهب الحنفي من جهة وبعض ممثلي الإباضية والمعتزلة من ذوي الحظوة في دولة الأغالبة، حتى أفضى الأمر إلى استظهار واستقواء وتمكن المالكية بفقههم المالكي، وعقيدتهم السنية في أرجاء حكم الأغالبة في تونس وما شملته دولتهم من أجزاء البلاد الليبية وقتها.

- افتقاد الليبيين طوال عشرات السنون التي سلفتْ لوزارة فاعلة وجدية خاصة بالشؤون الدينية، أما ما مرّ بنا من وزارات، وإدارات للأوقاف، فلم يكن أداؤها متساوقاً مع ما شهدته البلاد من تحديات، ومستجدات على المستوى الفقهي، والعلمي، والديني بعامة.

-إن من شأن وزارة جدية وفاعلة أن تضبط النسق التديُّني للناس، بما تقدمه من تنظيم، وترتيب، ورقابة، وإشراف، ودعمٍ لكل ما يتصل بالشأن الديني في الدولة، ضمن استراتيجيات مدروسة، منضبطة بقواعد الشرع من جهة، وبمقتضيات الحفاظ على الأمنين: الوطني، والقومي، من جهة أخرى. كل ذلك تحت إشراف أناس مسؤولين، متوفرةً فيهم الأهلية، يتم اختيارهم بمقتضى معيار الكفاءة، قبل أي معيار آخر.

-إن اللامذهبية أو انتهاج فقه الدليل، ليس أمراً منكراً بإطلاق، بل هو منهج واجب الإعمال والانتهاج بحق من بلغ في العلم درجة الاجتهاد، أو درجة القدرة على الترجيح. لكنه مظنة فتنة، وضارٌ في حالتين:

1- الأولى أن يُعتمل في مرحلة طلب العلم، وأن يوجه إليه الطلاب المبتدؤون في مراحل العلم الأولى، فينشؤون في معزل عن التأسيس الفقهي العلمي، القائم على معرفة أصول استنباط المذاهب، ومعرفة الفقه المقارن، واختلافات الفقهاء المؤسسين.

2- الحالة الأخرى أن يمارسه طلاب العلم الأغرار، ممن لم يعمّروا في سوح العلم والطلب ولم يدمنوا مدارسة العلوم، حينها سيكون انتهاج منهج فقه الدليل فتنة، على النحو الذي لا يخفى علينا، ولا يغرب عنا. ولقد رأينا ولا زلنا نرى ما يُعشي أبصارنا، ويصكّ آذاننا، مما آلت إليه أحوال هؤلاء من تخبط في فقه الأدلة، وتسنم لمراتب الأئمة، والتطاول على علماء الأمة، دون روية، ولا تبصر، ولا وعيٍ، ولا أدب.

نقاط الضعف:

لقد انطوت الهوية الليبية-بعامة- على بعض نقاط الضعف. التي من أوضحها:

1-الطبيعة البدوية القبلية الغالبة على ليبيا ومجتمعها: وذلك على نحو مغاير لما كانته الحواضر العربية والإسلامية في الأندلس، والعراق، والشام، ومصر مثلاً.

2 - **افتقاد قيادة مركزية شاملة طويلة المدى قوية التأثير.**

في سنوات القحط الديني واضطراب الهوية الدينية، التي امتدت أربعة عقود ونيّف (1969-2011)- ولا تزال حتى يومنا -كان كثير من الشباب الليبيين متعطشين لموارد علمية، ومصادر تعليمية متعلقة بعلوم الشريعة، لكن لم يجدوا ما يروي عطشهم، ولا ما يشبع نهمهم، إلا في بعض ما كانوا يتعاطونه خلسة، وخفية من رسائل قزمية، أو أشرطة تسجيلية، أو كتب مهربة وراء أنظار الرقيب الأمني ولم يتح لأكثر من جيل ليبي أن يتلقى علوم الشريعة -بنحو طبيعي منتج-على علماء البلاد، الذين تلقوا بدورهم ما أنهك صبرهم، وأقلق عيشهم.

وقد ترتب عن تلك الأحوال والوقائع أن نشأ جيل من طلبة العلم الذين تلقوْا علمهم الديني، مجزّأً، مفتتاً، مشوهاً. فكانوا طليعة لجماعات تملأ المساجد ومواطن التعلم بسلوكٍ مشوهٍ للدين، وفكر معكّر للشريعة، وهمْ بهذا قد شكلوا خطراً على حالة الاستتباب للهوية الدينية التي توارثها الليبيون، إلى يوم الناس هذا، وستظل إلى ما شاء رب العالمين. {فلا رادّ لفضله. يصيب به من يشاء من عباده، وهو الغفور الرحيم}

المَصادر والمراجِـع

-القرآن المجيد.

- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك. القاضي عياض بن موسى السبتي تحقيق: محمد الطالبي. تونس1968م
- الجواهر الإكليلية فـــي أعيان علماء ليبيا من المالكية، ناصر الدين محمد الشريف. دار البيارق للطباعة، عمان-الأردن. ط1. 1999م

-الدين والهوية بين ضيق الانتماء وسعة الإبداع. كتاب مشترك لنخبة من الباحثين. طبع بإشراف: الحاج دواق. عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود. 2016م.

-الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة. ابن رجب الحنبلي. مركز المربي للاستشارات التربوية والتعليمية. ط1. 2016م.

- الرحلة العياشية (ماء الموائد). أبو سالم عبد الله العياشي. تحقيق: أحمد فريد المزيدي. دار الكتب العلمية. بيروت. .2010م
- سير أعلام النبلاء. شمس الدين محمد الذهبي. دار ابن الجوزي. القاهرة. 2016م
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية. محمد بن محمد بن مخلوف. طبع بتعليق: عبد المجيد خيالي. دار الكتب العلمية. بيروت. د ت
- الصوفية والتصوف في ليبيا –خالد إبراهيم المحجوبي. دار ليبيا المستقبل-طرابلس-ط1 .2022م
- طبقات علماء أفريقية. أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني، تحقيق: علي الشابي، نعيم حسن، الدار التونسية للنشر 1968م
- مقدمة ابن خلدون. تحقيق: عبد السلام الشدادي- بيت الفنون والعلوم والآداب- الطبعة الأولى/الدار البيضاء-2005م.

- الدوريات:

- مجلة العلماء الأفارقة. تصدر عن مؤسسة محمد السادس بالمغرب. العدد 2. 2020م
- مجلة دعوة الحق. عن وزارة الأوقاف المغربية. العدد273.